

**"تعقب الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه "إتحاف المهرة"
على الحاكم في المستدرک، من أول الكتاب "مسند أبي اللحم
الفقاري، إلى نهاية مسند أنس بن مالك الأنصاري
رضي الله عنهما". جمعاً ودراسة"**

دكتور / عبدالله بن محمد بن محمد الصامل

الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها بكلية أصول الدين

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه. ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله ﷺ، وبعد: فإنه لما كان علم السنة المطهرة من أشرف العلوم وأعظمها بعد كتاب الله، حيث شهد الله بذلك فقال في كتابه العزيز {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ} (١)، وقال ﷺ: "ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه (٢)"، وقال ﷺ: "خلفت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما: كتاب الله، وسنتي (٣)". لأجل ذلك عظم حرص النبي ﷺ على تبليغ سنته للأمة فقال ﷺ: "بلغوا عني ولو آية (٤)". ودعا لحامل هذا العلم فقال: "نضر الله امرأً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره، فربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه، وربّ حامل فقه ليس بفقيه (٥)".

(١) سورة النجم الأيتان (٣، ٤).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب السنة -باب لزوم السنة - (١٠/٥). واللفظ له. والدارقطني في الصيد والذبائح (٢٨٧/٤). من حديث المقدم بن معد يكرب. ولفظ الدارقطني: "إني قد أوتيت الكتاب وما يعدله".

(٣) أخرجه الدارقطني واللفظ له في الأحكام (٢٤٥/٤). والحاكم في العلم (٩٣/١). وصححه الألباني بمجموع الشواهد في الصحيحة (ح ١٧٦١).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء -باب ما ذكر عن بني إسرائيل - (٤٩٣/٢). من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص.

(٥) أخرجه أبو داود في العلم -باب فضل نشر العلم - (٦٩-٦٨/٤). والترمذي في العلم -باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع -

(٣٤-٣٣/٥). وابن ماجه في المقدمة -باب من بلغ علماً - (٨٥-٨٤/١). وأحمد (١٨٣/٥). وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله

(ص ٧٠). من حديث زيد بن ثابت رضى الله عنه. وقال الترمذي: حديث حسن. وصححه الألباني في الصحيحة (ح ٤٠٤).

وقد كان حفظ السنة في بادئ الأمر في صدور الرجال، حتى ظهرت الحاجة إلى تدوين السنة النبوية في القرن الثاني الهجري، وتبينت ذلك دولة الإسلام في عهد الخليفة الراشد عمر بن عبدالعزيز، فكانت بداية التدوين للسنة النبوية^(١)، فانتشر التدوين ووثنت الصحف والأجزاء الحديثية، واستمر التدوين بعد ذلك حتى جاء القرن الثالث والرابع فتنوعت المصنفات واشتهرت، وألفت الكتب في السنة النبوية. فمنها الصحاح والسنن والمسانيد والمصنفات والمعاجم والأجزاء. منها ما رُتب على أبواب الفقه والإيمان كالصحاح والسنن، ومنها ما رُتب على أسماء ومسانيد الصحابة كالمسانيد والمعاجم. ولما كانت الأحاديث النبوية والآثار المحمدية، أصل العلوم بعد القرآن، وقاعدة الشريعة وأركان الإيمان، ومن أراد الله تعالى به الخير، وحفظه من السوء والضَّيْر، وفقه لجمعها وتحريرها، وأرشده لتفهمها وتقريرها، مخلصاً في ذلك النية والعمل، متجنباً طريق الخطأ والزلل. وكان ممن اعتنى بهذا الفن أعظم عناية إلى أن بلغ الغاية القصوى في الدراية والرواية، وفاق كثيراً من الرجال، وحاز شرف الرتبة في الحال والمآل: شيخ الإسلام، وأوحد الأئمة الأعلام، حافظ العصر، وخاتمة المجتهدين، قاضي القضاة، أبو الفضل شهاب الدين الشهير بابن حجر. حامل راية العلوم والأثر، فألف فيه كتابةً وقراءةً وسماعاً، وجمع فنوناً عديدة منه وأنواعاً، وحرر فيه ما لم يُسبق إليه، وصار المعولّ في حفظ السنة النبوية وغيرها عليه، مع ما رزقه الله من فرط الذكاء والتدقيق، ومن حاذق التعبير والتحقيق، فليس لأحد بعده إلى درجته وصول، ولا للقلب إلى كلام غيره من أهل عصره قبول، سارت بفضائله الرُّكبان، وشُدَّت إليه الرِّحال من أقطار البلدان^(٢). وإن من أهم وأعظم مصنفات الحافظ ابن حجر العسقلاني كتابه: "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة". والذي جمع فيه أطراف التصانيف العشرة في السنة النبوية.

وحوى كتاب الحافظ ابن حجر العسقلاني "إتحاف المهرة" الفوائد النفيسة، والنكت اللطيفة، والاستدراكات والتعليقات المهمة النافعة على بعض أصحاب الكتب العشرة،

(١) ينظر كتاب الحطة في ذكر الصحاح الستة (ص ٥٢).

(٢) ما بين المعكوفتين من مقدمة الحافظ السخاوي في كتابه الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر (١/٥٣-٥٤).

كابن خزيمة^(١)، وابن حبان^(٢)، والبزار^(٣)، والحاكم، وغيرهم. ومن أهم هذه الاستدراكات والتعليقات التي وقفت عليها أثناء بحثي وقراءتي للكتاب: استدراكاته على الحاكم في كتابه المستدرک، في بعض المواضع أثناء ذكره لطرف الحديث. وأشار الحافظ السخاوي في كتابه "الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر"، إلى أن للحافظ ابن حجر كتاباً شرع فيه ولم يتمه، وهو: "التعليق على المستدرک للحاكم"^(٤). وقد أشار ابن حجر في أحد تعقباته واستدراكاته على أن الحاكم كان يتكل على حفظه أثناء تصنيفه للمستدرک، فقال: أظنه في حال تصنيف المستدرک كان يتكل على حفظه، فلأجل هذا كثرت أوهامه^(٥).

ونظراً لأهمية مثل هذه التعقبات والتعليقات والاستدراكات، وفائدتها النفيسة، خصوصاً أنها جاءت من عالم حافظ خبير محقق متقن، بضاعته الحديث والإسناد والجرح والتعديل والتحقيق والتخريج، وهو ابن حجر العسقلاني، حرصت على جمعها ودراستها وتخريجها، وإثبات ما قرره الحافظ ابن حجر -رحمه الله-. ولفتح المجال أمام الباحثين للتعقب تعقبات واستدراكات ابن حجر المهمة في إتحاف المهرة على بعض أصحاب الكتب العشرة، وغيرهم. لأجل ذلك استعنت بالله واخترت أن يكون عنوان هذا البحث: "تعقب الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه "إتحاف المهرة" على الحاكم في المستدرک، من أول الكتاب "مسند أبي اللحم الغفاري، إلى نهاية مسند أنس بن مالك الأنصاري رضي الله عنهما". جمعاً ودراسة". وأشير إلى تنوع تعقب ابن حجر على الحاكم من خلال قراءتي لكتابه "الإتحاف" لنوعين: فمرة يتعقب عليه أن الحديث في

(١) ففي مسند أنس بن مالك ﷺ من رواية الحسن البصري عنه (٥٨٧/١ ح ٨١٦). أورد حديثاً أخرجه ابن خزيمة من طريق سويد بن عبدالعزيز عن عمران القصير عن الحسن البصري به. وقال ابن حجر: سويد ليس على شرط ابن خزيمة، لأنه ضعيف جداً. وفي مسند أنس بن مالك (٣٦٥/٢ ح ١٩٠٥). أورد حديثاً أخرجه ابن خزيمة معلقاً، فقال ابن حجر: وقاعدة ابن خزيمة إذا علق الخبر لا يكون على شرطه في الصحة، ولو أسنده بعد أن يعلقه. وينظر (١٠/٢ ح ١٠٨٨، ٣٩١/٢).

(٢) ففي مسند أنس بن مالك ﷺ من رواية حميد الطويل عنه (٦٣٤/١-٦٣٥ ح ٩٤٩) أورد ابن حجر حديثاً وعزاه لابن حبان، وقال فيه ابن حبان: الليث والهقل بن زياد والأوزاعي كلهم أقران، وعبدالرحمن ويحيى وحميد أقران. قال ابن حجر: ليس كما قال ابن حبان، والهقل ليس من طبقة الأوزاعي، والحديث مع ذلك معلول. وينظر أيضاً (٧٣/٢ ح ١٢٤٩).

(٣) ففي مسند أنس بن مالك ﷺ من رواية ثابت البناني عنه (٤٥٧/١ ح ٤٤٣). أورد ابن حجر حديثاً وعزاه للبزار، ونقل عن البزار أنه قال: تفرد به حماد بن زيد عن ثابت. قال ابن حجر: لم يتفرد عنه، بل رواه محمد بن زيد عن ثابت أيضاً أخرجه أحمد في مسنده. وينظر (٢٤٤/٢ ح ١٦٣٢).

(٤) ينظر: الجواهر والدرر (٦٦١/٢).

(٥) ينظر: إتحاف المهرة (٥١٠/١ ح ٥٨٦).

الصحيحين أو أحدهما فلا حاجة لاستدراكه على الشيخين. ومرة يتعقب عليه لضعف الحديث الظاهر إما لراوٍ ضعيف أو مجهول فيه، أو لانقطاع أو إرسال فيه. وهذان النوعان هما محل البحث والدراسة في دراستي في هذا البحث. وأما ما يتعلق بالأحاديث التي يوردها الحافظ ابن حجر، للحاكم وغيره، ويذكر ابن حجر أنها معلولة بالاختلاف فيها على أكثر من وجه، إما بالرفع والوقف، أو بالوصل والإرسال، أو زيادة راوٍ أو إبداله أو إسقاطه، أو بالخطأ في المتن، ويرجح فيها أحد الوجهين، وينقل عن الأئمة في هذا الباب¹، فما يتعلق بهذه الأحاديث التي ذكر ابن حجر أنها معلولة بالاختلاف فيها على أكثر من وجه، والتي هي عند الحاكم في المستدرک فقط، فقد أفردتها في بحث مستقل، لأن أحاديث العلل يطول الكلام عليها جداً، من حيث تخريج أوجه الاختلاف وتحديد مدار الحديث، ونوع العلة في الحديث، وقرينة الإعلال، وبيان الوجه الراجح من أوجه الاختلاف بعد النظر في هذه الأوجه، وذكر قرائن الترجيح التي رجّح بسببها أحد الأوجه على الوجه المعلول.

فقسمت البحث إلى مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهارس علمية لازمة.

المقدمة وبيّنت فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

المبحث الأول: وفيه: مطلبان. المطلب الأول: تعريف موجز بالحافظ ابن حجر.

المطلب الثاني: تعريف بكتاب "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة".
المبحث الثاني: تعقبه على أحاديث خرّجها الشيخان في الصحيح: ومجموعها تسع عشرة استدراكاً. وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: تعقبه على أحاديث انفق الشيخان على تخريجها.

المطلب الثاني: تعقبه على أحاديث خرّجها البخاري في الصحيح.

المطلب الثالث: تعقبه على أحاديث خرّجها مسلم في الصحيح.

المبحث الثالث: أحاديث تعقب عليها ابن حجر لضعفها الظاهر: إما لراوٍ ضعيف متكلم فيه، أو لانقطاعها وإرسالها، ومجموعها: خمسة عشر تعقباً. وفيه مطلبان.

المطلب الأول: تعقبه على ما هو ضعيف لأجل راوٍ متكلم فيه .

المطلب الثاني: تعقبه على ما هو ضعيف لانقطاعه وإرساله.

¹ ينظر مثال ذلك في إتحاف المهرة: (٢٤٧/١ ح ٩٩) و (٣٤٣/١ ح ٢٣٣) و (٤٤١/١ ح ٤٤٢) و (٣٩٩) و (٦٠٣/١ ح ٦٠٤) و (٨٦٣). (٦١-٦٠/٢ ح ١٢٢٥). (١٦٠/٢ ح ١٤٦٢). (٣١٢-٣١١/٢ ح ١٧٧٨). (٣٢١-٣٢٠/٢ ح ١٧٩١).

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات. ثم الفهارس العلمية اللازمة.

وقمت أولاً باستقراء القسم المطلوب، واستخراج تعقبات وتعليقات ابن حجر على الحاكم في المستدرک، ورقمته ترقيماً موحداً، ثم رتبته وصنفت التعقبات بحسب نوعها على المبحث الثاني والثالث، ثم نقلت كلام ابن حجر على كل حديث، واختصرت في نقل سياق ابن حجر للأسانيد حتى لا يطول البحث، وذكرت عند كل حديث لمن عزا ابن حجر الحديث من أصحاب العشرة أو غيرهم. وشرحت غريب الحديث، وخرّجت في المبحث الأول الحديث من الصحيحين وغيرهما. ولم أذكر في المبحث الأول ما أشار ابن حجر إلى أن أحد الشيخين أخرجه عن صحابي آخر، أو تعليقا في الصحيح، أو خرّجه البخاري في الأدب المفرد (1).

وفي المبحث الثاني، خرّجت الحديث وتوسعت فيه، وبينت وجه الضعف الذي أشار إليه ابن حجر. واختصرت في ذكر الشواهد، لأن ذلك يطول جداً في مثل هذا البحث. واعتمدت على النسخة المطبوعة " لإتحاف المهرة " عام ١٤١٥هـ، بإشراف وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد وبالتعاون مع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. والله تعالى أسأل أن يكتب لنا التوفيق والسداد، والهدى والرشد، وأن يجعلنا هداة مهتدين غير ضالين ولا مضلين، وأن يستعملنا في طاعته ومرضاته إنه سميع قريب.

(١) مثال ذلك في مسند أنس بن مالك ؓ (٢٣٨/٢ - ٢٣٩ ح ١٦٢٤): أورد حديثاً عن أنس ؓ عند الحاكم، وقال ابن حجر: وهو في الصحيح من طريق إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة عن مرة مولى أم هانئ، عن أبي واقد الليثي ؓ. فذكره من حديث أبي واقد الليثي ؓ. وفي مسند أنس بن مالك ؓ (٢٣٥/٢ ح ١٦١٧) أورد حديثاً عند الحاكم، وقال ابن حجر: قلت: أخرجه البخاري تعليقا. ومثله (٥٤٧/١ ح ٦٣٩). وفي مسند أنس بن مالك ؓ (١٢/٢ - ١٣ ح ١٠٩٦) أورد حديثاً عند الحاكم وغيره، وقال ابن حجر (قلت): قد أخرجه مسلم. ولم يخرّجه مسلم في الصحيح، ونبه المحقق د زهير الناصر، إلى أن الحديث عند مسلم بلفظ مختلف.

المبحث الأول: تعريف موجز بالحافظ ابن حجر، وكتابه " إتحاف المهرة بالفوائد
المبتكرة من أطراف العشرة¹، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف موجز بالحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله-:

قال السخاوي: هو أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد، هذا هو المعتمد في نسبه. ويلقب بشهاب الدين، ويكنى أبا الفضل، كناني الأصل، وكان أصلهم من عسقلان، وهي مدينة بساحل الشام من فلسطين، فنقلهم صلاح الدين لما خربها. ولد في مصر في الثاني والعشرين من شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبعمئة. وشهرته: ابن حجر، بفتح الحاء والجيم بعدها راء. مات أبوه في رجب سنة سبع وسبعين، وماتت أمه قبل ذلك وهو طفل، فنشأ يتيماً. وأدخل الحافظ ابن حجر الكتاب بعد إكمال خمس سنين، وكان لديه ذكاء عجيب وسرعة حافظه، بحيث أنه حفظ سور مريم في يوم واحد، وكان يحفظ الصحيفة مرتين، الأولى تصحيحاً، والثانية قراءة في نفسه، ثم يعرضها حفظاً في الثالثة. رحل لطلب العلم إلى الشام واليمن والإسكندرية، والحجاز. وقال: شربت ماء زمزم لثلاث: أحدها أن أنال مرتبة الحافظ الذهبي، فوجدت -بحمد الله- أثر ذلك، وأن تيسر لي الكتابة على الفتاوى كشيخنا السراج البلقيني، حيث كان يكتب عليها من رأس القلم بغير مراجعة غالباً، فيسر الله تعالى لي ذلك، بحيث ضببت المهم من فتاوى شهر"، فكان في مجلدة، سميتها "عجب الدهر"، قال السخاوي: ولم يذكر الثالث، وأحجم الجماعة عن سؤاله عنه.

وأثنى عليه جمع كبير من الأئمة من الشيوخ والأقران، والطلبة والشبان. قال السخاوي: فأما ثناء الأئمة عليه، فاعلم أن حضر ذلك لا يُستطاع، وهو في مجموعه كلمة إجماع. قال الحافظ الزين أبو الفضل العراقي: هو الشيخ العالم والكامل الفاضل، الإمام المحدث، المفيد المجيد، الحافظ المتقن، الضابط الثقة المأمون، جمع الرواة والشيوخ، وميز بين الناسخ والمنسوخ، وميز بين الثقات والضعفاء من الرجال، وأفرط بجده الحديث، حتى انخرط في سلك أهل الحديث، وحصل في الزمن اليسير على علم غزير. وقرأ علي الألفية المسماة "بالتبصرة والتذكرة" من نظمي.

¹ من أجمع وأنفس ما كُتِب في ترجمة الحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله-، ما حرره تلميذه شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي في كتابه "الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر"، وهو مطبوع في ثلاث مجلدات، بتحقيق إبراهيم باجس عبد الحميد، دار ابن حزم.

شيوخه كثر، ومن أشهرهم الحافظ زين الدين أبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي، فاجتمع به ولازمه عشرة أعوام. ولقي باليمن إمام اللغة والأدب مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، فتناول منه بعض تصنيفه المشهور "القاموس المحيط في اللغة". وتفقه على جماعة من العلماء، منهم شيخ الإسلام راج الدين البلقيني، وهو أول من أذن له بالإفتاء والتدريس. والشيخ سراج الدين ابن الملقن. وأخذ الأصول عن العز ابن جماعة. ولما حضرت الحافظ العراقي الوفاة، قيل له: من تخلف بعدك؟ قال: ابن حجر، ثم ابني أبا زرعة، ثم الهيثمي. وتلاميذه كثر، منهم: أحمد بن إبراهيم بن محمد، الموفق أبو ذر ابن الحافظ البرهان الحلبي، محدث حلب. وأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم البوصيري الشافعي المحدث، إمام الحسينية، لازمه في حياة شيخهما العراقي، وكتب عنه "اللسان" و"النكت على الكاشف" و"زوائد البزار على السنة وأحمد". وأحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله، العلامة النحوي، شهاب الدين ابن تقي الدين، ابن سيبويه الوقت الجمال ابن هشام. أخذ عنه أشياء، منها في "شرح الألفية"، وحضر عنده في "الأمالي". ومن أشهر تلاميذه الحافظ شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، وغيرهم كثير. ومؤلفاته -رحمه الله- كثيرة جداً، وأردھا جميعها السخاوي في كتابه الجواهر والدرر. من أشهرها "فتح الباري في شرح صحيح البخاري". توفي -رحمه الله- في أواخر ذي الحجة سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة. ودُفن تجاه تربة الديلمي بالقرافة بمصر، رحمه الله رحمة واسعة، وجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خيراً¹.

المطلب الثاني: تعريف بكتاب "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة":

يحسن قبل الحديث عن كتاب ابن حجر، الإشارة إلى المراد بكتب الأطراف. فنقل ابن حجر عن أبي خيثمة في كتاب العلم، عن إبراهيم النخعي أنه قال: لا بأس بكتابة الأطراف. قال ابن حجر: وهذا الأثر إسناده صحيح، وهو موقوف على إبراهيم بن يزيد النخعي أحد فقهاء التابعين، وعني بذلك ما كان السلف يصنعونه من كتابة أطراف الأحاديث ليذكروا بها الشيوخ فيحدثوهم بها. ثم صنف الأئمة تصانيف قصدوا بها ترتيب الأحاديث وتسهيلها على من يروم كيفية مخرجها. فمن أول من صنف في ذلك: خلف الواسطي، جمّع أطراف الصحيحين، وأبو مسعود الدمشقي جمعها

¹ ينظر لترجمته: الضوء اللامع للسخاوي (٣٦/٢). والجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي (ثلاث مجلدات). وحسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة للسيوطي (٣٦٣/١). وشذرات الذهب لابن العماد (٢٧٠/٧). والبدر الطالع للشوكاني (٨٧/١).

أيضاً، وعصرهما متقارباً. وصنف الدائني أطراف الموطأ، ثم جمع أبو الفضل بن طاهر أطراف السنن، وهي: لأبي داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه، وأضافهما إلى أطراف الصحيحين. ثم تتبع الحافظ أبو القاسم بن عساكر أوهامه في ذلك، وأفرد أطراف الأربعة. ثم جمع السنّة أيضاً المحدث قطب الدين القسطلاني، ثم الحافظ أبو الحجاج المزري، وقد كثر النفع به^١.

وقال السخاوي في شرح ألفية العراقي عند الحديث على طريقة التصنيف الأبواب والمسانيد: ومنهم من يقتصر على طرف الحديث الدال على بقيته، ويجمع أسانيدِهِ إما مستوعباً، وإما مُقيداً بكتب مخصوصة، شبيهة ما فعل أبو العباس أحمد بن ثابت الطريقي - بفتح المهملة وقاف - في (أطراف الخمسة)، والمزري في (أطراف الكتب الستة)، وشيخنا (يعني ابن حجر) في (أطراف الكتب العشرة). وطريقة المزري أنه إن كان الصحابي من المكثرين رتب حديثه على الحروف أيضاً في الرواة عنه، وكذا يفعل في التابعين حيث يكون من المكثرين عن ذلك الصحابي، وهكذا^٢. وقال السيوطي: ومن طرق التصنيف أيضاً، جمعه على الأطراف، فيذكر طرف الحديث الدال على بقيته، ويجمع أسانيدِهِ، إما مستوعباً، أو مُقيداً بكتب مخصوصة^٣.

ورتب أئمة هذا الفن كتب الأطراف على الأسانيد دون المتون، على طريقة الترتيب الهجائي، فيذكرون أسماء الصحابة مرتبة، ومع كل صحابي يذكرون الرواة عنه، من التابعين وأتباعهم، مرتبة أيضاً هجائياً، بحيث يسهل على من عرف سند الحديث الاهتداء إلى موضعه، ومن ثم معرفة من أخرجه من أصحاب الكتب التي التزم بها مؤلف الأطراف. وهكذا صنع الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في كتابه "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة": فقال: ثم نظرت فيما عندي من المرويات فوجدت فيه عدة تصانيف قد التزم مصنّفوها الصحة، فمنهم من نقيد بالشيخين كالحاكم، ومنهم من لم ينقيد كابن حبان. والحاجة ماسة إلى الاستفادة منها، فجمعت أطرافها على طريقة الحافظ أبي الحجاج المزري وترتيبه، إلا أنني أسوق ألفاظ الصيغ في الإسناد غالباً لتظهر فائدة ما يصرح به المدلس، ثم إن كان حديث التابعي كثيراً رتبته على أسماء

^١ ينظر: إتحاف المهرة (١٥٨/١).

^٢ ينظر: فتح المغيب في شرح ألفية الحديث للسخاوي (٣/٣٢١-٣٢٢) ..

^٣ ترتيب الراوي في شرح تقريب النووي للسيوطي (٢/٦٠٠). وينظر علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٢٩.

الرواة عنه غالباً، وكذا الصحابي المتوسط. وجعلت لها رقوماً أبينها: فلدارمي، وقد أطلق عليه الحافظ المنذري اسم "الصحيح" فيما نقله عنه الشيخ علاء الدين مُغلطاي فيما رأته بخطه: مي. ولابن خزيمة: خز، ولم أف منه إلا على ربع العبادات بكامله ومواضع مفرقة منه. ولابن الجارود، وقد سماه ابن عبدالبر وغيره "صحيحاً": جا، وهو في التحقيق مستخرج على صحيح ابن خزيمة باختصار. ولأبي عوانة: وهو في الأصل كالمستخرج على مسلم، لكنه زاد فيه زيادات كثيرة جداً من الطرق المفيدة، بل ومن الأحاديث المستقلة: عه، ولابن حبان: حب. وللحاكم أبي عبدالله في "المستدرک": كم. ثم أضفت إلى هذه الكتب الستة أربعة كتب أخرى، وهي "الموطأ" لمالك، و"المسند" للشافعي، و"المسند" لأحمد، وشرح معاني الآثار للطحاوي، لأنني لم أجد عن أبي حنيفة مسنداً يعتمد عليه. فلما صارت هذه عشرة كاملة أردفتها بـ "السنن" للدارقطني، جبراً لما فات من الوقوف على جميع صحيح ابن خزيمة. وجعلت للطحاوي: طح. وللدارقطني: قط. فإن أخرجه الثلاثة الأول أفصحت بذكرهم: أعني مالكا والشافعي وأحمد. وهذه المصنفات قل أن يشذ عنها شيء من الأحاديث الصحيحة، لا سيما في الأحكام إذا ضم إليها أطراف المزي. وسميت هذا الكتاب: "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة"^١. قال ابن حجر: وأضفت إليها "شرح معاني الآثار" للطحاوي، لأنني لم أجد عن أبي حنيفة مسنداً يعتمد عليه. فلما صارت هذه عشرة كاملة، أردفتها بـ "السنن" للدارقطني، جبراً لما فات من الوقوف على جميع صحيح ابن خزيمة. وهذه المصنفات قل أن يشذ عنها شيء من الأحاديث الصحيحة، لا سيما في الأحكام إذا ضم إليها أطراف المزي^(٢).

^١ ينظر: إتحاف المهرة (١٥٨/١-١٦٩).

^(٢) ينظر: إتحاف المهرة (١٥٩/١-١٦٠). وأشار إلى ابن حجر في إتحاف المهرة لم يكتف بالعشرة، بل أحياناً يعزوا لغيرهم، فيعزوا للطبراني في الكبير كما في (٢٧٥/١، ٢٨٢، ٢٩٣، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٩، ٣٢٨، ٣٣٧-٣٤١، وغيرها). وكذلك يعزوا لأبي يعلى الموصلي كما في (٣١٦/١، ٣٦٦، ٣٧٤، وغيرها). وللنزار في مسنده كما في (٢٩٧/١، ٣٠٤، ٣١٩، ٤٠٣، ٥٢٠، ٥٥٣، وغيرها). وللبخاري في الأدب المفرد كما في (٣٣٦/١، ٣٧٧، ٤٢٥، ٤٤٨، ٥٠١، ٥٥٣، وغيرها). وأحياناً يعزوا لابن سعد في الطبقات (٦٥١/١). وللحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٦٣١/١). ولابن السني في عمل اليوم والليلة (٦١٩/١، ٦٣١، ٦٥١). والآحاد والمثاني لابن أبي عاصم (٣٣/٢). وروضة العقلاء لابن حبان (١٩٥/٢، ٣١٠). وجامع البيان للطبري (١٩٨/٢). وغيرهم.

المبحث الثاني: تعقبه على أحاديث خرجها الشيخان في الصحيح: وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: تعقبه على أحاديث اتفق الشيخان على تخريجها: التعقب الأول: قال ابن حجر: في مسند أسامة بن زيد رضي الله عنه من رواية عروة بن الزبير عنه ^١: حَدِيث: أَشْرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أُطْمٍ ^٢ مِنْ أَطَامِ الْمَدِينَةِ ، فَقَالَ: " هَلْ تَرَوْنَ مَا أَرَى ؟ ... " الْحَدِيثُ. وعزاه ابن حجر: لأحمد في المسند، ولأبي عوانة في الفتن، وللحاكم في الفتن، من طرق عن الزهري عن عروة به. وقال الحاكم: صحيح على شرطهما، ولم يخرجاه. قال ابن حجر: بَلْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ أَيْضًا. أَهـ

الحديث أخرجه البخاري في فضائل المدينة باب أطام المدينة (٢٤/٢). وفي المظالم باب الغُرْفَةِ وَالْعُلْيَةِ الْمُشْرِفَةِ وَغَيْرِ الْمُشْرِفَةِ فِي السُّطُوحِ وَغَيْرِهَا (١٩٧/٢). وفي المناقب باب علامات النبوة في الإسلام (٥٢٨/٢). وفي الفتن باب قول النبي ﷺ: "وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدِ اقْتَرَبَ" (٣١٤/٤). ومسلم في الفتن وأشراف الساعة باب نزول الفتن كمواقع القطر (٢٢١١/٤). وأحمد (٢٠٠/٥). والحميدي (٤٦٧/١). وابن أبي شيبة في الفتن باب من كره الخروج في الفتنة والتعوذ منها (٤٤٦/٧). والبخاري في مسنده (١٩/٧). من طرق عن الزهري عن عروة بن الزبير عن أسامة بن زيد رضي الله عنه قال: " أَشْرَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أُطْمٍ ، مِنْ أَطَامِ الْمَدِينَةِ ، فَقَالَ: هَلْ تَرَوْنَ مَا أَرَى ، إِنِّي لَأَرَى مَوَاقِعَ الْفِتَنِ خِلَالَ بَيُوتِكُمْ كَمَوَاقِعِ الْقَطْرِ " .

التعقب الثاني: قال ابن حجر: في مسند أسامة بن زيد رضي الله عنه من رواية أبي وائل شقيق بن سلمة الأسدي عنه ^٣: حَدِيث: " يُؤْتَى بِالْوَالِي الَّذِي كَانَ يُطَاعُ فِي مَعْصِيَةٍ فَيُؤْمَرُ بِهِ إِلَى النَّارِ ... " الْحَدِيثُ ، وَفِيهِ قِصَّةٌ. عزاه ابن حجر لأحمد في المسند، وأبي عوانة في الرقاق، وللحاكم في الأحكام. من طرق عن الأعمش ومنصور بن المعتمر عن أبي وائل. وقال الحاكم: صحيح، ولم يخرجاه. قال ابن حجر: بَلْ أَخْرَجَاهُ مِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ. أَهـ

والحديث في الصحيحين من رواية الأعمش عن أبي وائل شقيق بن سلمة . أخرجه البخاري في بدء الخلق باب صفة النار وأنها مخلوقة (٤٣٦/٢-٤٣٧). وفي الفتن باب

^١ إتحاف المهرة (٣٠٠-٣٠١ ح ١٦٧).

^٢ قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٥٤): الْأُطْمُ بِالضَّمِّ: بِنَاءٌ مُرْتَفِعٌ ، وَجَمْعُهُ أَطَامٌ . وَمِنَهُ الْحَدِيثُ «حَتَّى تَوَارَتْ بِأَطَامِ الْمَدِينَةِ» يَعْنِي أُنْتَبِهَا الْمُرْتَفِعَةَ كَالْحُصُونِ. أَهـ

^٣ إتحاف المهرة (٣١٩-٣٢٠ ح ١٩٨).

الفتنة التي تموج كموج البحر (٣٢٠/٤-٣٢١). ومسلم في الزهد والرقائق باب عقوبة من يأمر بالمعروف ولا يفعله (٢٢٩٠/٤-٢٢٩١). وأحمد (٢٠٥/٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٩). والحاكم (٨٩/٤). من طرق عن الأعمش عن أبي وائل به. ولفظه في الصحيحين: "يُجَاءُ بِالرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُلْقَى فِي النَّارِ، فَتَتَدَلَّقُ أَقْتَابَهُ^١ فِي النَّارِ، فَيَدُورُ كَمَا يَدُورُ الْحَمَارُ بِرَحَاهُ، فَيَجْتَمِعُ أَهْلُ النَّارِ عَلَيْهِ فَيَقُولُونَ: أَيُّ فُلَانٍ مَا شَأْنُكَ؟ أَلَيْسَ كُنْتَ تَأْمُرُنَا بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَانَا عَنِ الْمُنْكَرِ؟ قَالَ: كُنْتُ أَمْرُكُمُ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا آتِيهِ، وَأَنْهَأَكُمُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَآتِيهِ"، وفيه قصة.

التعقب الثالث: قال ابن حجر، في مسند أنس بن مالك رضي الله عنه من رواية عبدالله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عنه^٢: حديث: "يَتَّبِعُ الْمَيِّتَ ثَلَاثَةً فَيَرْجِعُ اثْنَانِ وَيَبْقَى وَاحِدٌ... " الحديث. عزاه ابن حجر: لأبي عوانة في الرقاق، وابن حبان في الصحيح، والحاكم في الإيمان. من طرق عن سفيان بن عيينة عن عبدالله بن أبي بكر به. قال ابن حجر: هُوَ فِي الصَّحِيحِ فَلَا يُسْتَدْرَكُ. أَهـ

والحديث أخرجه البخاري في الرقاق باب سكرات الموت (١٩٤/٤). ومسلم في الزهد والرقاق (٢٢٧٣/٤). والترمذي في الزهد باب ما جاء مَثَلُ ابْنِ آدَمَ وَأَهْلِهِ وَوَلَدِهِ وَمَالِهِ وَعَمَلِهِ (٥٨٩/٤). والنسائي في الجنائز باب النهي عن سبِّ الأموات (٥٣/٤). وأحمد^٣ (١١٠/٣). والحميدي في مسنده (٣٠٣/٢). وابن حبان في الصحيح (٣٧٤/٧). والحاكم في الإيمان (٧٤/١). من طرق عن ابن عيينة عن عبدالله بن أبي بكر به. ولفظه: "يَتَّبِعُ الْمَيِّتَ ثَلَاثَةً، فَيَرْجِعُ اثْنَانِ وَيَبْقَى مَعَهُ وَاحِدٌ: يَتَّبِعُهُ أَهْلُهُ وَمَالُهُ وَعَمَلُهُ، فَيَرْجِعُ أَهْلُهُ وَمَالُهُ وَيَبْقَى عَمَلُهُ".

^١ قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر (١١/٤): الأقتاب: الأُمَمَاءُ، وإِدْهَا: قَتَبَ بِالْكَسْرِ. وَقِيلَ: هِيَ جَمْعُ قَتَبَ، وَقَتَبٌ جَمْعُ قَتْبَةٍ، وَهِيَ الْمَعَى. وَقَدْ تَكَرَّرَ فِي الْحَدِيثِ. أَهـ

^٢ إتحاف المهرة (٩٥-٩٦ ح ١٢٩٦).

^٣ ملاحظة: الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة لم يعزه للإمام أحمد في المسند. والحديث في المسند عن سفيان بن عيينة عن عبدالله بن أبي بكر عن أنس رضي الله عنه. مع أن الحافظ بن حجر ذكره في إطار المسند المعتمد بأطراف المسند الحنبلي (٤٤١/١).

المطلب الثاني: تعقبه على أحاديث خرجها البخاري في الصحيح:

التعقب الرابع: قال ابن حجر: في مسند أنس بن مالك رضي الله عنه من رواية إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة عنه ^١. حديث: "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة ^٢، والمخاضرة ^٣، والملامسة ^٤، والمناذرة ^٥، والمزابنة ^٦". عزاه ابن حجر للطحاوي في معاني الآثار في البيوع والمزارعة، وللدارقطني في البيوع، والحاكم في البيوع، وقال: وعند الدارقطني والحاكم: تفسيره. وقال الحاكم: صحيح الإسناد. قال ابن حجر: وقد أخرج البخاري من حديث إسحاق. أهـ

والحديث أخرجه من حديث إسحاق بن أبي طلحة، البخاري في البيوع باب بيع المخاضرة (١١٤/٢). والطحاوي في معاني الآثار (٢٣/٤، ١١٢، ٣٦٠). والدارقطني في البيوع (٥٧/٣). والحاكم في البيوع (٥٧/٢). من طرق عن عمر بن يونس عن أبيه عن أسحاق به بنحوه. وزاد الدارقطني: "قال عمر: فسرّه أبي: المخاضرة لا يشتري شيئاً من الحرث والنخل حتى يوقع يحمرّ أو يصقرّ، وأما المناذرة فيرمي بالثوب ويرمي اليكم مثله فيقول: «هذا لك بهذا»، والملامسة يشتري المبيع فيلمسه لا ينظر إليه، والمحاقلة كراء الأرض". وزاد الحاكم: "قال الأستاذ أبو الوليد الفقيه: المخاضرة أن لا يباع شيء منها حتى يحمرّ أو يصقرّ". وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، وقد تفرّد بإخراجه البخاري.

^١ إتحاف المهرة (١/١٧١-٤١٨ ح ٣٤٣).

قال ابن الأثير: المحاقلة مختلف فيها. قيل: هي أكثراء الأرض بالحنطة. هكذا جاء مفسراً في الحديث، وهو الذي يُسميه الزرّاعون: المحارثة. وقيل: هي المزارعة على نصيب معلوم كالثلث والرّبع ونحوهما. وقيل: هي بيع الطعام في سنبله بالبرّ. وقيل: بيع الزرّع قبل إنراكه. وإنما نهي عنها لأنها من المكيل، ولا يجوز فيه إذا كانا من جنس واحد إلا مثلاً بمثل وبدأ بيد. وهذا مجهول لا يدرى أيهما أكثر. وفيه «النسيئة والمحاقلة» مفاعلة، من الحقل وهو الزرّع إذا تشعب قيل أن يغلظ سوقه. وقيل: هو من الحقل وهي الأرض التي تزرع. ويُسميه أهل العراق القراح. أهـ ينظر النهاية في غريب الحديث (١/٤١٦) مادة "حقل".

قال ابن الأثير: المخاضرة: هي بيع الثمار خضراً لم يبد صلاحها. أهـ ينظر: النهاية في غريب الحديث (٢/٤١) مادة: خضّر. قال ابن الأثير: بيع الملامسة هو أن يقول: إذا لمست ثوبي أو لمست ثوبك فقد وجب البيع. وقيل: هو أن يلمس المتاع من وراء ثوب، ولما ينظر إليه ثم يوقع البيع عليه. نهي عنه لأنه غرر، أو لأنه تعليق أو غش عن الصيغة الشرعية. وقيل: معناه أن يجعل الممس بالليل قطعاً للخيار، ويرجع ذلك إلى تعليق الزرور، وهو غير نافذ. أهـ ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/٢٦٩-٢٧٠). مادة: "لمس". قال ابن الأثير: المناذرة في البيع: هو أن يقول الرجل لصاحبه: انبذ إليّ الثوب، أو انبذه إليك، ليجب البيع. وقيل: هو أن يقول: إذا نبذت إليك الحصة فقد وجب البيع، فيكون البيع معاطاة من غير عقد، ولما يصح. يقال: نبذت الشيء أنبذه نبذاً، فهو منبوذ، إذا رميته وأبعثته. أهـ ينظر: النهاية في غريب الحديث (٥/٦). مادة: "نبذ".

قال ابن الأثير: المزابنة في الحديث: وهي بيع الرطب في رؤس النخل بالتمر، وأصله من الزين وهو الدفع، كأن كل واحد من المتبايعين يزين صاحبه عن حقه بما يزداد منه. وإنما نهي عنها لما يقع فيها من الغبن والجهالة. أهـ ينظر: النهاية في غريب الحديث (٢/٢٩٤). مادة: زين.

التعقب الخامس: قال ابن حجر، في مسند أنس بن مالك ﷺ من رواية ثمامة بن عبدالله بن أنس بن مالك، عنه^١: حديث: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا لَتُعَقَّلَ عَنْهُ". عزاه ابن حجر: لأحمد في المسند، والحاكم في الأدب، من طرق عن ثمامة به. وقال الحاكم: على شرطهما ولم يخرجاه. قال ابن حجر: بَلْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ أَصْلَهُ دُونَ قَوْلِهِ: لَتُعَقَّلَ عَنْهُ. أَهـ

والحديث أخرجه البخاري في العلم باب من أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم عنه (١٨٨/١). وفي الاستئذان باب التسليم والاستئذان ثلاثاً (١٣٩/٤). والترمذي في أبواب الاستئذان والآداب باب ما جاء في كراهية أن يقول: عليك السلام مبتدئاً (٧٢/٥). وأحمد (٢١٣/٣، ٢٢١). والحاكم في الأدب (٢٧٣/٤). من طرق عن عبدالله بن المثنى، عن ثمامة بن عبدالله به بنحوه. ولفظ البخاري: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا، حَتَّى تَفْهَمَ عَنْهُ، وَإِذَا أَتَى عَلَى قَوْمٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ، سَلَّمَ عَلَيْهِمْ ثَلَاثًا".

التعقب السادس: قال ابن حجر، في مسند أنس بن مالك ﷺ من رواية ثمامة بن عبدالله بن أنس بن مالك، عنه^٢، حديث: "قَدِمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ﷺ مُهَاجِرًا، فَأَخَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ". وَهُوَ طَرَفٌ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ. عزاه ابن حجر: لأحمد في المسند، وللحاكم في المناقب، من طرق عن حميد الطويل به. وقال الحاكم: صحيح على شرطهما ولم يخرجاه. قال ابن حجر: بَلْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ. أَهـ

أخرجه البخاري في البيوع باب ما جاء في قول الله تعالى {فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكَوْكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ} وقوله {لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ} (٧٣/٢). وفي الكفالة باب قول الله تعالى: {وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ} (١٤١/٢). وفي مناقب الأنصار باب إزاء النبي ﷺ بين المهاجرين والأنصار، وباب كيف آخى النبي ﷺ بين أصحابه (٧٩، ٣٨/٣). وفي النكاح باب تزويج المعسر الذي معه القرآن والإسلام (٣٥٦/٢). وفي الأدب باب الإخاء والطف (١٠٦/٤).

١ إتحاف المهرة (٥٧٣/١ ح ٧٧٩).

٢ إتحاف المهرة (٦٢٩/١ ح ٩٣٠).

وأحمد (٣/١٩٠، ٢٠٤، ٢٧١). والحاكم في المناقب (٣/٣٠٨). من طرق عن حميد الطويل به بنحوه.

التعقب السابع: قال ابن حجر، في مسند أنس بن مالك رضي الله عنه من رواية حميد الطويل عنه ^١، قال: حديث: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَمَرَ بِالِاقْتِصَاصِ مِنَ السِّنِّ وَقَالَ: "كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ". عزاه ابن حجر: لأحمد في المسند، ولابن الجارود في الحدود، والطحاوي في معاني الآثار في الجنايات، والحاكم في تفسير سورة البقرة، من طرق عن حميد به. وقال الحاكم: صحيح على شرطهما ولم يخرجاه. قال ابن حجر: قَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِتَمَامِهِ. أَهـ

والحديث أخرجه البخاري في الصلح باب الصلح في الدية (٢/٢٦٩). وفي التفسير باب قوله تعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ} إلى قوله {عَذَابٌ أَلِيمٌ} (٣/١٩٦). وفي التفسير باب قوله تعالى {وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ} (٣/٢٢٣) - (٢٢٤). وأبو داود في الديات باب القصاص في السن (٤/٧١٧). والنسائي في القسامة باب القصاص من الثنية (٨/٢٧). وابن ماجه في الديات باب القصاص في السن (٢/٨٨٤). وأحمد (٣/١٦٧، ٢١٨). وابن الجارود في الحدود (ص٢٨٦). والطحاوي في معاني الآثار في الجنايات (٣/١٧٦). والحاكم في تفسير سورة البقرة (٢/٢٧٣). من طرق عن حميد به بنحوه. وأخرجه مسلم في القسامة باب إثبات القصاص في الأسنان وما في معناها (٣/١٣٠٢). من طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أنس به بنحوه. ولفظه عند البخاري: "كَسَرَتِ الرَّبِيعُ وَهِيَ عَمَّةُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ثَنِيَّةٌ جَارِيَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَطَلَبَ الْقَوْمُ الْقِصَاصَ، فَاتَوَا النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِالْقِصَاصِ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ عَمَّ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: لَا وَاللَّهِ، لَا تُكْسَرُ سُنُّهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: "يَا أَنَسُ كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ"، فَرَضِيَ الْقَوْمُ وَقَبِلُوا الْأَرْضَ ^٢، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِلَّابِرَةِ".

^١إتحاف المهرة (١/٦٤٣ ح ٩٧٣).

قال ابن الأثير: قَدْ تَكَرَّرَ فِيهِ ذِكْرُ الْأَرْضِ الْمُشْرُوعِ فِي الْحُكُومَاتِ، وَهُوَ الَّذِي يَأْخُذُهُ الْمُشْتَرِي مِنَ الْبَائِعِ إِذَا أُطْلِعَ عَلَى عَيْبٍ فِي الْمَبِيعِ. وَأَرْضُ الْجَنَابَاتِ وَالْجَرَاحَاتِ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا جَابِرَةٌ لَهَا عَمَّا حَصَلَ فِيهَا مِنَ النَّقْصِ. وَسُمِّيَ أَرْضًا لِأَنَّهُ مِنْ أَسْبَابِ النَّزَاعِ، يُقَالُ أَرْضْتُ بَيْنَ الْقَوْمِ إِذَا أَوْعَتْ بَيْنَهُمْ. أَهـ ينظر: النهاية في غريب الحديث (١/٣٩). مادة: "أرض".

التعقب الثامن: قال ابن حجر، في مسند أنس بن مالك رضي الله عنه من رواية حميد الطويل عنه¹: حديث: "أَنَّ أُمَّ حَارِثَةَ أَتَتْ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم وَقَدْ هَلَكَ حَارِثَةُ يَوْمَ بَدْرٍ... الْحَدِيثُ. عزاه ابن حجر لابن حبان في الصحيح، وللحاكم في المناقب، من طرق عن حميد به. قال ابن حجر: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ لِحَمِيدٍ وَلِغَيْرِهِ. أَهـ

الحديث أخرجه البخاري في المغازي باب فضل من شهد بدرًا (٨٧/٣). وفي الرقاق باب صفة الجنة والنار (٢٠٣/٤). وأحمد (٢٦٤/٣). وابن حبان في الصحيح (٤٠٣/١٦). والحاكم في المناقب (٢٠٨/٣). والطبراني في الكبير (٢٣٢/٣). من طرق عن حميد به. ولفظه عند البخاري: "أَنَّ أُمَّ حَارِثَةَ أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَقَدْ هَلَكَ حَارِثَةُ يَوْمَ بَدْرٍ، أَصَابَهُ غَرْبٌ سَهْمٍ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ عَلِمْتَ مَوْقِعَ حَارِثَةَ مِنْ قَلْبِي، فَإِنْ كَانَ فِي الْجَنَّةِ لَمْ أَبْكُ عَلَيْهِ، وَإِلَّا سَوْفَ تَرَى مَا أَصْنَعُ؟ فَقَالَ لَهَا: " هَبْلَيْتِ، أَجِنَّةٌ وَاحِدَةٌ هِيَ؟ إِنَّهَا جِنَانٌ كَثِيرَةٌ، وَإِنَّهُ فِي الْفِرْدَوْسِ الْأَعْلَى ".

وأخرجه البخاري في الجهاد باب من أتاه سهمٌ غرِبٌ فقتله (٣٠٨/٢). والترمذي في التفسير باب ومن سورة " المؤمنون " (١٨٠/٥). وأحمد (٢١٠/٣، ٢٦٠). وابن حبان في الصحيح (٢٣٨/٣). من طرق قتادة عن أنس رضي الله عنه به بنحوه.

التعقب التاسع: قال ابن حجر، في مسند أنس بن مالك رضي الله عنه من رواية قتادة بن دعامة السدوسي عنه²: حديث: سئِلَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، كَيْفَ كَانَتْ قِرَاءَةُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؟، قَالَ: كَانَتْ مَدًّا، ثُمَّ قَرَأَ: {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} يَمْدُ بِسْمِ اللَّهِ، وَيَمْدُ الرَّحْمَنِ، وَيَمْدُ الرَّحِيمِ". عزاه ابن حجر: لأحمد في المسند، لابن حبان في الصحيح، والدارقطني في الصلاة، وللحاكم في الصلاة، من طرق عن عمرو بن عاصم وجرير بن حازم، عن قتادة به. قال ابن حجر: قَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: عَنْ عَمْرِو بْنِ عَاصِمٍ، فَلَا مَعْنَى لِاسْتِدْرَاكِهِ. أَهـ

والحديث أخرجه البخاري في فضائل القرآن باب مدُّ القراءة (٣٥٠/٣). ومن طريقه البغوي في شرح السنة (٤٨١/٤). من طريق عمرو بن عاصم. وابن حبان في الصحيح (٢٢٣/١٤). من طريق عمرو بن عاصم وجرير بن حازم. والدارقطني في

¹ إتحاف المهرة (٦٤٨/١ ح ٩٨٧).

² إتحاف المهرة (١٨٣/٢-١٨٤ ح ١٥١١).

الصلاة (٣٠٨/١). والحاكم في الصلاة (٢٣٣/١). والبيهقي في الكبرى (٦٧/٢). من طريق عمرو بن عاصم. كلاهما (عمرو بن عاصم وجريير) عن قتادة به بمثله.

التعقب العاشر: قال ابن حجر، في مسند أنس بن مالك رضي الله عنه من رواية هلال بن علي بن أسامة بن أبي ميمونة عنه ^١: حَدِيثُ: شَهِدْتُ ابْنَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى الْقَبْرِ، فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَدْمَعَانِ... الْحَدِيثُ. عزاه ابن حجر: للحاكم في المعرفة، من طريق فليح بن سليمان عن هلال بن أبي ميمونة به. وقال: صحيح على شرطهما، ولم يخرجاه. قال ابن حجر: بَلْ خَرَجَ أَهـ

والذي يظهر أن مراد الحافظ أن البخاري خرجه في الصحيح. والحديث أخرجه البخاري في الجنائز باب قول النبي ﷺ: "يُعَذَّبُ الْمَيِّتُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ"، إذا كان النوح من سنته، وما يرخص من البكاء في غير نوح (٤٣٣/١). وفي باب من يدخل قبر المرأة (٤٨٧/١). وأحمد ^٢ (١٢٦/٣، ٢٢٨). والترمذي في الشمائل (ح ٣٢٧). والبخاري (٣٤٣/١٢). والطحاوي في مشكل الآثار (٣٢٧/٦). والحاكم في المعرفة (٤٧/٤). والبيهقي في الكبرى (٨٨/٤). والبخاري في شرح السنة (٣٩٤/٥). من طرق عن فليح بن سليمان به. ولفظه: "شَهِدْنَا بِنْتًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ عَلَى الْقَبْرِ، قَالَ: فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَدْمَعَانِ، قَالَ: فَقَالَ: "هَلْ مِنْكُمْ رَجُلٌ لَمْ يُقَارِفِ اللَّيْلَةَ؟ فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَنَا، قَالَ: فَانزِلْ، قَالَ: فَانزَلْ فِي قَبْرِهَا". وفي رواية البخاري: قال ابن المبارك: قال فليح بن سليمان: "أَرَاهُ يَعْنِي الذَّنْبَ"، قال أبو عبدالله عليه السلام: {لِيَقْتَرِفُوا}: أَي لِيَكْتَسِبُوا.

المطلب الثالث: تعقبه على أحاديث خرجه مسلم في الصحيح:

التعقب الحادي عشر: قال ابن حجر في مسند أبي بن كعب رضي الله عنه من رواية عبدالله بن رباح الأنصاري عنه ^٣: حَدِيثُ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَيُّ آيَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَكْبَرُ؟" قَالَ: قُلْتُ: {اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ}، قَالَ: فَضْرَبَ

^١ إتحاف المهرة (٣٦٨/٢ ح ١٩١٣).

^٢ ملاحظة: الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة لم يعزه للإمام أحمد في المسند. والحديث في المسند عن أبي عامر العقدي ويونس بن محمد وسريح بن النعمان عن فليح بن سليمان عن هلال بن علي بن أبي ميمونة عن أنس رضي الله عنه. مع أن الحافظ بن حجر ذكره في إتحاف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي (٥٤٣/١).

^٣ إتحاف المهرة (٢٢٢/١ ح ٦٥).

^٤ سورة البقرة آية (٢٥٥).

صَدْرِي وَقَالَ: " لِيَهْنِكَ الْعِلْمُ أَبَا الْمُنْذِرِ ". عزاه ابن حجر: لأحمد في المسند، ولعبدالله بن أحمد في زياداته على المسند، وللحاكم في المعرفة، من طرق عن عبدالله بن رباح عن أبي بن كعب رضي الله عنه. قال ابن حجر: هُوَ فِي مُسْلِمٍ ، فَلَا يُسْتَدْرَكُ. أَهـ

والحديث أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي (١/٥٥٦). عن ابن أبي شيبه عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن الجريري عن أبي السليل، عن عبدالله بن رباح الأنصاري عن أبي بن كعب رضي الله عنه به بنحوه.

وأخرجه أحمد (١٤١/٥). والطيالسي في مسنده (٤٤٥/١). وعبدالرزاق في باب تعليم القرآن وفضله (٣/٣٧٠). وعبد بن حميد في مسنده (ح ١٧٨ ص ٩٢). والطبراني في الكبير (١/١٩٧). وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٣/٤٢٤). والحاكم في المعرفة (٣/٣٠٤). من طريق عبدالله بن رباح الأنصاري به. وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. وصححه الذهبي.

التعقب الثاني عشر: قال ابن حجر: قال ابن حجر في مسند أنس بن مالك رضي الله عنه من رواية إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة عنه^١: حَدِيثٌ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَصَبْتُ حَدًّا ، فَلَمْ يَسْأَلْهُ عَنْهُ ، وَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ... الْحَدِيثُ. عزاه ابن حجر لأبي عوانة في التوبة، والحاكم في التوبة، من طرق عن همام وحماد بن سلمة عن إسحاق بن عبدالله به. وقال الحاكم: صحيح على شرطهما. قال ابن حجر: هُوَ فِي مُسْلِمٍ. أَهـ

والحديث في الصحيحين من رواية همام بن يحيى عن إسحاق بن عبدالله عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أخرجه البخاري في كتاب الحدود باب إذا أقر بالحد ولم يبين، هل للإمام أن يستر عليه ؟ (٤/٢٥٥). ومسلم في كتاب التوبة باب قوله تعالى {إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ} (٤/٢١١٧). والحاكم في التوبة (٤/٢٥٣). من طريق عمرو بن عاصم عن همام بن يحيى عن إسحاق به. ولفظه: " كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقَمَهُ عَلَيَّ، قَالَ: وَلَمْ يَسْأَلْهُ عَنْهُ، قَالَ: وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ، قَامَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا، فَأَقَمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، قَالَ: أَلَيْسَ قَدْ صَلَّيْتَ مَعَنَا ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: " فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ ذَنْبَكَ، أَوْ قَالَ: حَدَّكَ ".

١ إتحاف المهرة (١/٤١٦ ح ٣٣٩).

التعقب الثالث عشر: قال ابن حجر، في مسند أنس بن مالك رضي الله عنه من رواية ثابت بن أسلم البناني عنه^١: حَدِيثٌ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَخَذَ سَيْفًا يَوْمَ أُحُدٍ وَأَصْحَابُهُ حَوْلَهُ ، فَقَالَ: "مَنْ يَأْخُذُ هَذَا السَّيْفَ بِحَقِّهِ؟..." الْحَدِيثُ. عزاه ابن حجر: لأحمد في المسند، ولأبي عوانة في المناقب، والحاكم في المناقب، من طرق عن حماد بن سلمة عن ثابت. قال ابن حجر: رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ حَمَادِ بْنِ سَلْمَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. أَهـ

والحديث أخرجه مسلم في فضائل الصحابة باب فضائل أبي دجانة (١٩١٧/٤). وأحمد (١٢٣/٣). وأبو عوانة في المناقب (٦٣/١٩). والحاكم في المناقب (٢٣٠/٣). من طرق عن حماد ابن سلمة به. ولفظ مسلم: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَخَذَ سَيْفًا يَوْمَ أُحُدٍ فَقَالَ: "مَنْ يَأْخُذُ مِنِّي هَذَا؟" فَبَسَطُوا أَيْدِيَهُمْ، كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ يَقُولُ: أَنَا، أَنَا، قَالَ: "فَمَنْ يَأْخُذُهُ بِحَقِّهِ؟" قَالَ فَأَحْجَمَ الْقَوْمُ. فَقَالَ سِمَاكُ بْنُ خُرَيْشَةَ أَبُو دُجَانَةَ: أَنَا أَخَذْتُهُ بِحَقِّهِ. قَالَ: فَأَخَذَهُ فَفَلَقَ بِهِ هَامَ الْمُشْرِكِينَ "

التعقب الرابع عشر: قال ابن حجر، في مسند أنس بن مالك رضي الله عنه من رواية ثابت بن أسلم البناني عنه^٢: حَدِيثٌ: أَنَّ رَجُلًا كَانَ يُنْتَهَمُ بِأَمِّ إِبْرَاهِيمَ ، فَقَالَ لِعَلِيِّ: " أَذْهَبُ فَاضْرِبْ عُنُقَهُ " فَإِذَا هُوَ مَجْبُوبٌ... الْحَدِيثُ. عزاه ابن حجر لأحمد في المسند، ولأبي عوانة في المناقب، والحاكم في المعرفة، من طرق عن حماد بن سلمة عن ثابت. قال ابن حجر: وَهَمَّ فِي اسْتِدْرَاكِهِ، فَإِنَّ مُسْلِمًا أَخْرَجَهُ. أَهـ

والحديث أخرجه مسلم في التوبة باب براءة حرم النبي صلى الله عليه وسلم من الريبة (٢١٣٩/٤). وأحمد (٢٨١/٣). والحاكم في المعرفة (٣٩/٤). ولفظه: " أَنَّ رَجُلًا كَانَ يُنْتَهَمُ بِأَمِّ وَلَدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم : " أَذْهَبُ فَاضْرِبْ عُنُقَهُ " ، فَأَتَاهُ عَلِيُّ فَإِذَا هُوَ فِي رُكْبَتَيْ بَنِي تَمِيمٍ فِيهَا، فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ: أَخْرِجْ، فَنَاولَهُ يَدَهُ فَأَخْرَجَهُ، فَإِذَا هُوَ مَجْبُوبٌ لَيْسَ لَهُ ذَكَرٌ، فَكَفَّ عَلِيُّ عَنْهُ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ لِمَجْبُوبٌ مَا لَهُ ذَكَرٌ " .

التعقب الخامس عشر: قال ابن حجر، في مسند أنس بن مالك رضي الله عنه من رواية ثابت بن أسلم البناني عنه^٣، حَدِيثٌ: " لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ جَعَلَ إِبْلِيسَ يُطِيفُ بِهِ ، فَلَمَّا رَأَاهُ أَجُوفًا ، قَالَ: ظَفِرْتُ بِهِ ، خَلَقَ لَا يَتَمَالَكُ " . عزاه ابن حجر: لأحمد في المسند، ولأبي

^١ إتحاف المهرة (٤٨٣/١-٤٨٤-٤٨٤ ح ٥١٣).

^٢ إتحاف المهرة (٤٩٧/١-٤٩٨-٤٩٨ ح ٥٥٠).

^٣ إتحاف المهرة (٥١٠/١ ح ٥٨٦).

حبان في الصحيح، ولأبي عوانة في البر والصلة، والحاكم في الإيمان. من طرق عن حماد بن سلمة عن ثابت. وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، وقد بلغني أنه أخرجه في آخر الكتاب. قال ابن حجر: **أُظُنُّهُ فِي حَالِ تَصْنِيفِ الْمُسْتَدْرَكِ كَأَن يَتَكَلَّمُ عَلَى حِفْظِهِ ، فَلَأَجَلِ هَذَا كَثُرَتْ أَوْهَامُهُ. وَالْحَدِيثُ فَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ كَمَا ظَنَّ. ثُمَّ رَوَاهُ أَيْضًا فِي أَخْبَارِ الْأَنْبِيَاءِ: عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْحَرْبِيِّ ، وَمُوسَى بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَبَّادٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ عَفَّانَ ، عَنْ حَمَّادٍ ، بِهِ ، وَجَزَمَ بِأَنَّ مُسْلِمًا لَمْ يُخْرِجْهُ. أَهـ**

والحديث أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة - باب خلق الإنسان خلقًا لا يتمالك (٢٠١٦/٤). وأحمد (١٥٢/٣، ٢٤٠، ٢٥٤/٣). وابن حبان في الصحيح (٣٥/١٤ - ٣٦). وأبو عوانة في البر والصلة (٧٩/٢٠). والحاكم في الإيمان (٣٧/١، ٥٤٢/٢). ولفظ مسلم: " لَمَّا صَوَّرَ اللَّهُ آدَمَ فِي الْجَنَّةِ تَرَكَهُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَتْرُكَهُ، فَجَعَلَ إِبْلِيسُ يُطِيفُ بِهِ، يَنْظُرُ مَا هُوَ، فَلَمَّا رَأَهُ أَجُوفَ عَرَفَ أَنَّهُ خُلِقَ خَلْقًا لَا يَتِمَّاكَ^١ ".

التعقب السادس عشر: قال ابن حجر، في مسند أنس بن مالك رضي الله عنه من رواية ثابت بن أسلم البُناتي عنه^٢، حديث: " أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَخَى بَيْنَ أَبِي طَلْحَةَ وَبَيْنَ أَبِي عُبَيْدَةَ ". عزاه ابن حجر لأحمد في المسند، ولأبي عوانة في المناقب، والحاكم في المناقب، من طرق عن حماد عن ثابت. قال ابن حجر: **قَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. أَهـ**

والحديث أخرجه مسلم في فضائل الصحابة باب مؤاخاة النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه (١٩٦٠/٤). وأحمد (١٥٢/٣). أبو عوانة في المستخرج في المناقب (٢٣٤/١٩). والحاكم في المناقب (٢٦٨/٣). من طرق عن حماد عن ثابت به، ولفظه: " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَخَى بَيْنَ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ، وَبَيْنَ أَبِي طَلْحَةَ ".

التعقب السابع عشر: قال ابن حجر، في مسند أنس بن مالك رضي الله عنه من رواية حميد الطويل عنه^٣: **حَدِيثٌ: " لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يُقَالَ فِي الْأَرْضِ: اللَّهُ اللَّهُ ".** عزاه ابن حجر: لأحمد في المسند، وللحاكم في الفتن، من طرق عن حميد به. وقال الحاكم:

قال النووي في شرحه على مسلم (١٦٤ / ١٦): (يُطِيفُ بِهِ) قال أهل اللغة: طاف بالشيء، يُطَوِّفُ طَوِّفًا وَطَوِّفًا، وَأَطَافَ يُطِيفُ إِذَا اسْتَدَارَ حَوْلَيْهِ. وَقَوْلُهُ صلى الله عليه وسلم (فَلَمَّا رَأَهُ أَجُوفَ) عَلِمَ أَنَّهُ خُلِقَ خَلْقًا لَا يَتِمَّاكَ، "الْأَجُوفُ: صَاحِبُ الْجُوفِ، وَقِيلَ هُوَ الَّذِي دَاخِلُهُ خَالٍ. وَمَعْنَى لَا يَتِمَّاكَ: لَا يَمْلِكُ نَفْسَهُ وَيَحْبِسُهَا عَنِ الشَّهْوَاتِ، وَقِيلَ نَأَى يَمْلِكُ دَفَعَ الْوَسْوَاسَ عَنْهُ وَقِيلَ لَا يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ وَالْمَرَأُ جَسَنُ بَنِي آدَمَ. أَتِحَافُ الْمَهْرَةِ (٥١١/١ ح ٥٨٨).

أتحاف المهرة (٦٦٧/١ ح ١٠٥٠).

صحيح على شرطهما ولم يخرجاه. قال ابن حجر: أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ حَمَادٍ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه. أهـ

الحديث أخرجه الترمذي في الفتن باب ما جاء في أشرطة الساعة (٤/٤٩٢). وأحمد (٣/١٠٧، ٢٠١). والحاكم في الفتن (٤/٤٩٤). من طرق عن حميد به بمثله. وأخرجه مسلم في الإيمان باب ذهاب الإيمان آخر الزمان (١/١٣١). وأحمد (٣/٢٦٨). وابن حبان في الصحيح (١٥/٢٦٣). وأبو يعلى في مسنده (٦/٢٣٤). وأبو عوانة في المستخرج (١/٥٢٢). من طرق عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أنس بن مالك رضي الله عنه به بمثله.

التعقب الثامن عشر: قال ابن حجر، في مسند أنس بن مالك رضي الله عنه من رواية سليمان بن طرخان التيمي عنه^١: حَدِيثٌ: "أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم إِنَّمَا سَمَلَ^٢ أَعْيُنَهُمْ لِأَنَّهُمْ سَمَرُوا^٣ أَعْيُنَ الرَّعَاءِ". عزاه ابن حجر: لابن الجارود في الحدود، ولابن خزيمة في الحدود، ولأبي عوانة فيه أيضاً، ولابن حبان في الصحيح، وللدارقطني في الديات، والحاكم في الحدود، من طرق عن سليمان به. قال ابن حجر: هُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ، فَلَا حَاجَةَ لِاسْتِدْرَاكِهِ. أهـ

والحديث أخرجه مسلم في القسامة باب حكم المحاربين والمرتدين (٣/١٢٩٨). والترمذي في الطهارة باب ما جاء في بول ما يؤكل لحمه (١/١٠٧-١٠٨). والنسائي في تحريم الدم (٧/١٠٠). وابن الجارود في الحدود (ص٢٨٨). وابن حبان في الصحيح (١٠/٣٢٥). والدارقطني في الديات (٣/١٣٦). وأبي يعلى في مسنده (٧/١١٧). وأبو عوانة في المستخرج (١٣/٢١٥-٢١٦). والطبراني في الكبير (١٢/٣٢٤). وفي الأوسط (٢/١٩٩). والحاكم في الحدود (٤/٣٦٧). والبيهقي في الكبرى (٨/٦٢، ٩/١١٩). من طرق عن سليمان التيمي به بنحوه، ولفظ مسلم: "إِنَّمَا سَمَلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَعْيُنَ أَوْلِيَانِكَ، لِأَنَّهُمْ سَمَلُوا أَعْيُنَ الرَّعَاءِ".

^١ إتحاف المهرة (٢/٣٩-٤٠ ح ١١٦٥). **فائدة:** عزا ابن حجر في الإتحاف هذا الحديث لابن خزيمة في الحدود، وهو من المفقود من صحيح ابن خزيمة، وصرح ابن حجر -كما تقدم- في المطلب الثاني أنه وقف على أجزاء متفرقة من صحيح ابن خزيمة، غير الربع الأول في العبادات.

قال ابن الأثير: وفي حديث الغرنيين: "فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ"، أي فقاها بحديدة مُحَمَّاةٍ أَوْ غَيْرَهَا. وقيل: هُوَ فَقَّوْهَا بِالشَّوْكَ، وَهُوَ بِمَعْنَى السَّمْرِ. وَإِنَّمَا فَعَلَ بِهِمْ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ فَعَلُوا بِالرَّعَاءِ مِثْلَهُ وَقَتْلُوهُمْ، فَجَازَأَهُمْ عَلَى صَنِيْعِهِمْ بِمِثْلِهِ. وقيل إنَّ هَذَا كَانَ قَبْلَ أَنْ تَنْزَلَ الحُدُودُ، فَلَمَّا نَزَلَتْ نَهَى عَنِ المِثْلَةِ. أهـ ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/٤٠٣)، مادة: سَمَلَ.

قال ابن الأثير: وفي حديث الغرنيين: "فَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ" أي أَحْمَى لَهُمْ مَسَامِيرَ الحَدِيدِ ثُمَّ كَطَلَهُمْ بِهَا. أهـ ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/٣٩٩) مادة: سمر.

التعقب التاسع عشر: قال ابن حجر، في مسند أنس بن مالك رضي الله عنه من رواية أبي بكر بن عبدالله بن أنس عن جده أنس بن مالك^١. حديث: " مَنْ عَالَ جَارِيَتَيْنِ حَتَّى تَدْرِكَا دَخَلَتْ الْجَنَّةَ أَنَا وَهُوَ كَهَاتَيْنِ، وَأَشَارَ بِإصْبَعِيهِ السَّبَابَةَ وَالْوَسْطَى، وَبَابَانِ مُعْجَلَانِ عَفُوبَتُهُمَا فِي الدُّنْيَا النَّبْعِيُّ وَالْعُقُوقُ ". عزاه ابن حجر للحاكم في البر والصلة، من طريق محمد الراسبي عنه به. وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، قال ابن حجر: المَتْنُ فِي مُسَلِّمٍ، أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقٍ: أَبِي أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيِّ، عَنِ الرَّاسِبِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ. وَأَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ، مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الرَّاسِبِيِّ كَذَلِكَ. وَأَخْرَجَهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْعَنْبَسِ، فَقَالَ فِيهِ: عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، وَأَمَّا رِوَايَةُ الْحَاكِمِ هَذِهِ فَوَهُمْ. أهـ. والحديث أخرجه مسلم في البر والصلة والآداب باب فضل الإحسان إلى البنات (٢٠٢٧/٤) - (٢٠٢٨). وابن أبي شيبة في الأدب (٣٩٧/٨-٣٩٨). ومن طريقه البيهقي في الشعب (١٤١/١١). والمزي في تهذيب الكمال (١٤/٢٦) وأبو عوانة في المستخرج (١٣٥/٢٠). من طريق أبي أحمد الزبير بن محمد بن عبدالله الأسدي عن محمد بن عبدالعزيز الراسبي. والبخاري في التاريخ الكبير (٣١٠/٣-٣١١). والطبراني في الأوسط (١٧٦/١) من طريق ابن المبارك عن روح بن القاسم. كلاهما (محمد بن عبدالعزيز وروح) عن عبدالله بن أبي بكر بن أنس عن أنس بن مالك به، ولفظه: " مَنْ عَالَ جَارِيَتَيْنِ حَتَّى تَبْلُغَا، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَا وَهُوَ، وَضَمَّ أَصَابِعَهُ ". وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص٣١٢ ح٨٩٤). والترمذي في البر والصلة باب ما جاء في النفقة على البنات والأخوات (٣١٩/٤). والبعوي في شرح السنة (١٨٨/٦). والحاكم في البر والصلة (١٧٧/٤). من طرق عن محمد بن عبيد الطنافسي عن محمد بن عبدالعزيز الراسبي عن أبي بكر بن عبدالله بن أنس عن أنس به بنحوه.

إتحاف المهرة (٣٩٦/٢ ح ١٩٧٦).

المبحث الثالث: أحاديث تعقب عليها ابن حجر لضعفها الظاهر: إما لراوٍ ضعيف متكلم فيه، أو لانقطاعها و إرسالتها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعقبه على ما هو ضعيف لأجل راوٍ متكلم فيه :

التعقب العشرون: قال ابن حجر، في مسند أبي بن كعب رضي الله عنه من رواية عبادة بن الصامت رضي الله عنه عن أبي رضي الله عنه: ^١: حَدِيثُ: عَبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ رضي الله عنه ، عَنْ أَبِي رضي الله عنه: " مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُشْرِفَ لَهُ الْبُنْيَانُ وَتُرْفَعَ لَهُ الدَّرَجَاتُ فَلْيَعْفُ عَمَّنْ ظَلَمَهُ... " الْحَدِيثُ. عزاه ابن حجر للحاكم في تفسير سورة آل عمران، من طريق حجاج بن نصير، عن أبي أمية بن يعلى الثقفي، عن موسى بن عقبة عن إسحاق بن يحيى بن طلحة، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه، عنه رضي الله عنه به. وقال: صحيح الإسناد. قال ابن حجر: بَلْ فِيهِ ضَعْفٌ وَانْقِطَاعٌ ، لِأَنَّ حَجَّاجَ بْنَ نَصِيرٍ وَشَيْخَهُ ضَعِيفَانِ ، وَإِسْحَاقُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبَادَةَ. أَهـ

والحديث أخرجه الطبراني في الكبير (١٦٧/١). والأوسط (٨٨/٣). والطبراني في معارج الأخرى (ح ٥٧ ص ٣٣٢). والحاكم في تفسير آل عمران (٢٩٥/٢). عن أبي مسلم الكشي عن حجاج بن نصير عن أبي أمية بن يعلى الثقفي، عن موسى بن عقبة، عن إسحاق بن يحيى الأنصاري، عن عبادة بن الصامت عن أبي بن كعب، ولفظه: " مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُشْرِفَ لَهُ الْبُنْيَانُ وَأَنْ تُرْفَعَ لَهُ الدَّرَجَاتُ، فَلْيَعْفُ عَمَّنْ ظَلَمَهُ، وَيُعْطِ مَنْ حَرَمَهُ، وَيَصِلِ مَنْ قَطَعَهُ ". وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن موسى إلا أبو أمية، تفرّد به حجاج، ولا يروى عن أبي بن كعب إلا لهذا الإسناد. والحديث ضعيف لثلاث علل أشار لها الحافظ ابن حجر:

الأولى: حجاج بن نصير، بضم النون، الفسطاطي، بفتح الفاء بعدها مهملة، القيسي، أبو محمد البصري. ضعفه غير واحد من أهل العلم. فقال ابن المديني: ذهب حديثه. وقال أبو حاتم: ضعيف، ترك حديثه. وقال البخاري: سكتوا عنه. وقال أبو داود: تركوا حديثه. وضعفه ابن سعد والنسائي والدارقطني وابن قانع والأزدي، وغيرهم. وذكره ابن حبان في النقائص، فقال: يخطئ ويهم. وقال الذهبي في الكاشف: ضعفه، وشذ ابن حبان فوته. وقال في المغني: ضعيف، وبعضهم تركه. وقال ابن حجر: ضعيف، كان يقبل التلقين ^٢.

^١ إتحاف المهرة (٢١٦/١ ح ٦٠).

^٢ ينظر لترجمته: تهذيب الكمال (٤٦١/٥). والميزان (٤٦٥/١). والكاشف (٣١٣/١). والمغني في الضعفاء (٢٣٧/١). وتهذيب التهذيب (٢٠٨/٢). والتقريب ت ١١٤٨.

الثانية: أبو أمية بن يعلى الثقفي، هو إسماعيل بن يعلى، أيضاً ضعيف. قال ابن معين: ضعيف، ليس حديثه بشيء. وقال مرة: متروك الحديث. وقال النسائي والدارقطني: متروك. وقال البخاري: سكتوا عنه. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث أحاديثه منكرة، ليس بالقوي. وقال أبو زرعة: واه، ضعيف الحديث ليس بقوي. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم. وقال الساجي ضعيف. وقال ابن حبان: كثير الخطأ، فاحش الوهم، ضعفه ابن معين. ومرة قال: ممن نفرّد بالمعضلات عن الثقات، حتى إذا سمعها من العلم صناعته لم يشك أنها موضوعة، لا يحل الاحتجاج به والرواية عنه إلا للخواص^١.

الثالثة: إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله القرشي لم يسمع من عبادة، ومع ذلك فإسحاق بن يحيى، ضعيف جداً. قال ابن المديني: ذاك شبه لا شيء. وقال أحمد: منكر الحديث، ليس بشيء. ومرة قال: متروك الحديث. وقال ابن معين: ضعيف، ليس بشيء لا يكتب حديثه. وقال البخاري: يتكلمون في حفظه. وقال الترمذي: ليس بذاك القوي عندهم، وقد تكلموا فيه من قبل حفظه. وقال النسائي: ليس بثقة. ومرة قال: متروك الحديث. وقال أبو زرعة: واهي الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، ليس بقوي، ولا يمكن أن يعتبر بحديثه. وسئل أبو زرعة عن أحاديث إسحاق بن يحيى بن طلحة عن عبادة؟، فقال: هي مراسيل. وقال ابن حجر: ضعيف^٢. والحديث ضعفه الذهبي، وتعقب الحاكم في المستدرک، فقال في التلخيص: أبو أمية ضعفه الدارقطني، وإسحاق لم يدرك عبادة. وضعفه الهيثمي في المجمع، فقال: رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وفيه أبو أمية بن يعلى، وهو ضعيف^٣.

التعقب الحادي والعشرون: قال ابن حجر، في مسند أسامة بن زيد رضي الله عنه، من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أسامة رضي الله عنه ^٤: حَدِيثٌ: " خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُرِيدُ بِنْتَ حَمْرَةَ... الْحَدِيثَ ، وَفِيهِ ذِكْرُ الْكُوْتَرِ. عزاه ابن حجر للحاكم في المناقب، من طريق عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، عن حرام بن عثمان، عن الأغرّ، عن أبي سلمة، عنه به. قال ابن حجر: حرام بن عثمان ضعيف جداً. أھـ

^١ ينظر لترجمته: الجرح والتعديل (٢٠٣/٢). المجروحون لابن حبان (١٢٦/١، ١٤٨/٣). والميزان (٢٥٥/١، ٤٩٣/٤). ولسان الميزان (٤٤٥/١).

^٢ ينظر لترجمته: الجرح والتعديل (٢٣٧/٢). والمراسيل لابن أبي حاتم (ت ١٠ ص ١٣). تهذيب الكمال (٤٨٩/٢). والميزان (٢٠٤/١). والكاشف (٢٣٩/١) وتحفة التحصيل في أحكام المراسيل للعراقي (ص ٢٣).. وتهذيب التهذيب (٢٥٤/١). والتقريب ت ٣٩٤.

^٣ مجمع الزوائد (١٨٩/٨).

^٤ إتحاف المهرة (٣١٨/١ ح ١٩٤).

والحديث أخرجه الحاكم في المناقب (٣/١٩٥). من طريق عبدالعزيز بن محمد عن حرام بن عثمان عن الأغر به، ولفظه: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُرِيدُ بِنْتَ حَمْرَةَ قَبِيصَةَ حَتَّى وَقَفَ عَلَى الْبَابِ، فَقَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أُمَّ أَبُو عُمَارَةَ؟»، قَالَ: فَقَالَتْ: لَا وَاللَّهِ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، خَرَجَ عَامِدًا نَحْوَكِ، فَأَطْنَهُ أَخْطَاكَ فِي بَعْضِ أَرْقَةِ بَنِي النَّجَّارِ، أَفَلَا تَدْخُلُ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: فَهَلْ عِنْدَكَ شَيْءٌ؟، قَالَتْ: نَعَمْ، فَدَخَلَ فَقَرَّبَتْ إِلَيْهِ حَيْسًا، فَقَالَتْ: كُلْ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَنِينًا لَكَ وَمَرِيئًا، فَقَدْ جِئْتَ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ آتِيكَ وَأَهْنِيكَ وَأُمِّرَكَ، أَخْبَرَنِي أَبُو عُمَارَةَ أَنَّكَ أُعْطِيتَ نَهْرًا فِي الْجَنَّةِ يُدْعَى الْكَوْتَرُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَأَنْبِيَّتُهُ أَكْثَرُ مِنْ عَدَدِ نَجُومِ السَّمَاءِ، وَأَحَبُّ وَارِدِهِ عَلَيَّ قَوْمُكَ". وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. وتعقبه الذهبي، فقال: أين الصحة؟ وحرام فيه.

والحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً، كما قال الذهبي وابن حجر لحال حرام بن عثمان السلمي الأنصاري، وهو ضعيف متروك الحديث. قال مالك وابن معين: ليس بثقة. وقال أحمد: ترك الناس حديثه. وقال الشافعي وابن معين والجوزجاني: الرواية عن حرام حرام. وقال ابن حبان: كان غالباً في التشيع منكر الحديث فيما يرويه، يقاب الأسانيد، ويرفع المراسيل.

وقال الذهبي: تابعي، متروك مبتدع^١.

التعقب الثاني والعشرون: قال ابن حجر، في مسند أنس بن مالك رضي الله عنه، من رواية بُدَيْلِ بْنِ مَيْسَرَةَ الْعُقَيْلِيِّ عَنْهُ^٢: " مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَقِيَ دِينَهُ وَعَرَضَهُ بِمَالِهِ فليَفْعَلْ ". عزاه ابن حجر للحاكم في البيوع، من طريق أبي عصمة نوح بن أبي مريم، عن عبد الرحمن بن بُدَيْلٍ، عن أبيه، به. قال ابن حجر: أَبُو عَصْمَةَ هُوَ نُوحُ بْنُ أَبِي مَرِيَمَ الْجَامِعِ، مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، رَمَاهُ جَمَاعَةٌ بِالْوَضْعِ، فَكَيْفَ يَخْرُجُ حَدِيثُهُ فِي الصَّحِيحِ؟! -أه-

والحديث تفرد به الحاكم في البيوع (٢/٥٠). من هذا الوجه. وتعقبه الذهبي في التلخيص، فقال: أبو عصمة هالك. وهو كما قال الذهبي وابن حجر. أبو عصمة نوح بن أبي مريم الجامع المروزي القرشي مولاهم مشهور بكنيته. قال البخاري: ذاهب

^١ ينظر لترجمته: المجرورحين لابن حبان (١/٢٦٩). والمعنى في الضعفاء للذهبي (١/٢٣٩). وميزان الاعتدال (١/٤٦٨). ولسان الميزان

(١٨٢/٢).

^٢ إتحاف المهرة (١/٤٣٠ ح ٣٧٥).

الحديث. ومرة قال: منكر الحديث. وقال مسلم وغيره: متروك الحديث. وقال الحاكم: وضع أبو عصمة حديث فضائل القرآن الطويل. وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد ويروي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال. وقال ابن حجر: ويعرف بالجامع لجمعه العلوم، لكن كذبوه في الحديث، وقال ابن المبارك: كان يضع^١. وضعف الألباني هذا الحديث في الضعيفة، وقال: موضوع. وأبو عصمة، هو نوح بن أبي مريم الجامع، كذاب وضاع مشهور، وقد قيل فيه: " جمع كل شيء إلا الصدق!" والراوي عنه حامد بن آدم كذبه ابن عدي وغيره، وقال ابن معين: " كذاب لعنه الله ". وعده السليمانى فيمن اشتهر بوضع الحديث. قلت: ومع هذا كله فقد سوّد السيوطي جامعه " بهذا الحديث! ^٢.

التعقب الثالث والعشرون: قال ابن حجر في مسند أنس بن مالك رضي الله عنه، من رواية سليمان بن مسلم أبي داود عن ثابت البناني عنه رضي الله عنه:^٣ حديث: " بَشَّرَ الْمَشَائِينَ فِي ظُلْمِ اللَّيْلِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِالنُّورِ التَّامِّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ". عزاه ابن حجر للحاكم في الصلاة، من طريق محمد بن أيوب، عن داود بن سليمان بن مسلم، عن أبيه به. وقال: إسناده مجهول. قال ابن حجر: ذَكَرَهُ الْعُقَيْلِيُّ فِي الضُّعْفَاءِ. وَأُورِدَ لَهُ هَذَا الْحَدِيثُ ، وَقَالَ: لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ. قُلْتُ: وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ مُنْفَرِدًا: عَنْ شَيْخٍ لَهُ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الصَّائِغِ ، عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ ، فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا آخَرَ تَابَعَ سُلَيْمَانَ بْنِ مُسْلِمٍ عَلَيْهِ ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ هُوَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.أهـ

الحديث مداره على سليمان بن مسلم أو ابن داود الصائغ، ورواه عنه كل من: مجزأة بن سفيان بن أسيد، وداود بن سليمان بن مسلم. أما حديث مجزأة بن سفيان بن أسيد عن سليمان بن داود فأخرجه ابن ماجه في الصلاة باب المشي إلى الصلاة (٢٥٧/١). ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٤٠٨/١). والضياء في المختارة (٩٣/٥). وتمام في الفوائد (٨٣/١). عن مجزأة بن سليمان بن أسيد مولى ثابت

^١ ينظر لترجمته: المجروحين لابن حبان (٤٨/٣). وميزان الاعتدال (٢٧٩/٤). وتهذيب التهذيب (٤٨٦/١٠) والتقريب ت ٧٢٥٩.

^٢ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٣٠٢-٣٠١/٢ ح ٨٨٩).

^٣ تحاف المهرة (٥٢٣/١ ح ٦٢٣).

البُناني، عن سليمان بن دواد الصائغ عن ثابت البناني به بمثله. وقال ابن الجوزي: مجزأة وسليمان مجهولان.

وأما حديث داود بن سليمان بن مسلم عن أبيه داود بن سليمان فأخرجه العقيلي في الضعفاء (١٤٠/٢). والدولابي في الكنى والأسماء (٦٠٥/٢). والقضاعي في مسند الشهاب (٤٣٩/١). والحاكم في الصلاة (٢١٢/١). وتمام في الفوائد (٢٨٣/١). والبيهقي في الكبرى (٦٣/٣). وفي الشعب (٣٦١/٤). والضياء في المختارة (٩٢/٥). من طرق عن داود بن سليمان بن مسلم عن أبيه سليمان بن مسلم عن ثابت به بمثله. وقال العقيلي: وسليمان بن مسلم، مؤذن مسجد ثابت البُناني، ولا يتابع على حديثه، ولا يعرف إلا به. وقد روي في هذا الباب أحاديث متقاربة لينة. وقال الحاكم: إسناده مجهول.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (١١١/٦) عن محمد بن محمد التمار عن سليمان بن داود بن سليمان مؤذن مسجد ثابت البُناني عن أبيه عن ثابت به بنحوه. وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن ثابت إلا داود بن سليمان، تفرد به ابنه سليمان. فسمى الطبراني الراوي عن ثابت: داود بن سليمان. والجميع يقولون فيه: سليمان بن داود.

والحديث أورده البوصيري في مصباح الزجاجاة، وضعفه لاضطرابه وضعف روايته فقال: وهذا إسناده ضعيف، سليمان بن داود، قال العقيلي: لا يتابع على حديثه. روى عن ثابت، وقيل: عن أبيه عن ثابت عن أنس بن مالك رضي الله عنه به. قلت (البوصيري): وليس لداود هذا عند ابن ماجة سوى هذا الحديث، ولم يكن له شيء في بقية الكتب. ومجزأة لم أر لأحد فيه كلاماً. ورواه الحاكم في المستدرک عن أبي بكر بن إسحاق الفقيه عن محمد بن أيوب عن سليمان بن مسلم عن أبيه عن ثابت به، فاضطرب إسناده^١.
والحديث بهذا الإسناد ضعيف لاضطرابه ولجهالة بعض روايته. فمجزأة بن سليمان بن أسيد النخعي البصري، مولى ثابت لبُناني، مجهول الحال، روى عنه جمع ولم يوثقه أحد. قال ابن الجوزي - كما تقدم -: مجهول. وقال ابن حجر: مقبول^٢.

^١ ينظر: مصباح الزجاجاة في زوائد ابن ماجة (٢٧٦-٢٧٧).

^٢ ينظر لترجمته: تهذيب الكمال (٢٤٣/٢٧). والكاشف (٢٤٢/٢). وتهذيب التهذيب (٤٦/١٠). والتقريب ت ٦٥٢٨.

وكذلك سليمان بن داود بن مسلم الهنائي، البصري الصائغ المؤذن، مجهول لا يعرف كما قال ابن حجر في التقريب. وقال في تهذيب التهذيب: روى له ابن ماجه هذا الحديث الواحد، وذكره له العقيلي وقال: لا يتابع على حديثه، ولكنه سماه سليمان بن مسلم، كأنه نسبه إلى جده وكذا رواه الحاكم في المستدرک وقال: إنها رواية مجهولة^١.

وأخرجه القضاعي في مسند الشهاب (٣٤٩/١) من طريق الحسين بن داود عن شقيق بن إبراهيم عن أبي هاشم كثير بن سليم الأبلبي، عن أنس بن مالك رضي الله عنه بمثله. وهذا إسناد ضعيف جداً، لحال أبي هاشم كثير بن سليم الأبلبي. قال البخاري: كثير أبو هشام وأراه ابن سليم الأبلبي عن أنس: منكر الحديث. وذكره ابن عدي في "الكامل" وساق له عدة أحاديث عن أنس ثم قال: وعامة ما يروى عن كثير بن سليم، عن أنس هو هذا الذي ذكرت، ولم يبق له إلا الشيء اليسير، وهذه الروايات عن أنس عامتها غير محفوظة. وقال الذهبي في "المقتنى": كثير بن سليم الأبلبي، عن أنس، واه^٢.

التعقب الرابع والعشرون: قال ابن حجر في مسند أنس بن مالك رضي الله عنه، من رواية سهيل القطعي عن ثابت البناني عنه رضي الله عنه^٣: حَدِيثٌ: أَنَّهُ قَرَأَ {أَهْلُ النَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ} قَالَ: "قَالَ رَبُّكُمْ: أَنَا أَهْلٌ أَنْ أَتَقَى، فَمَنْ اتَّقَانِي فَأَنَا أَهْلٌ أَنْ أُغْفَرَ لَهُ". عزاه ابن حجر: لأحمد في المسند، وللدارمي في الرقاق، والحاكم في تفسير سورة المدثر، من طرق عن سهيل القطعي، عنه به. وقال الحاكم: صحيح الإسناد. قال ابن حجر: بَلْ هُوَ ضَعِيفٌ لِضَعْفِ سُهَيْلٍ، وَقَدْ ذَكَرَ الْبَزَارُ وَالتِّرْمِذِيُّ أَنَّهُ تَفَرَّدَ بِهِ أَهـ

والحديث أخرجه الترمذي في التفسير باب ومن سورة المدثر (٤٣٠/٥). وأحمد (١٤٢/٣، ٢٤٣). والنسائي في الكبرى في التفسير باب قوله تعالى {أَهْلُ النَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ} (٣١٧/١٠). والدارمي باب نقوى الله تعالى (٢١٢/٢). وأبو يعلى في المسند (٦٦/٦). والبزار (٢٩٨/١٣). وابن أبي عاصم في السنة (٤٦٩/٢). والطبراني في

^١ ينظر لترجمته: تهذيب الكمال (٤١٥/١١). وتهذيب التهذيب (٨٨/٤). والتقريب ت ٢٥٦٩.

^٢ ينظر لترجمته: التاريخ الكبير (٢١٨/٧). والكامل لابن عدي (١٩٧/٧). والمقتنى في سرد الكنى للذهبي (١٢١/٢). والحديث له شواهد كثيرة لا تخلو من مقال، أوردها الهيثمي في مجمع الزوائد (٣٠/٢). والروض الباسم بترتيب وتخريج فوائد تمام لجاسم الدوسري (٣٠٤/١-٣٠٨).

^٣ إتحاف المهرة (٥٣٦/١ ح ٦٦٧).

^٤ سورة المدثر (آية رقم ٥٦).

الأوسط (٢٤٠/٨). والعقيلي في الضعفاء الكبير (٢/ ١٥٤). والحاكم في التفسير (٥٠٨/٢). والبعوي في التفسير (٢٧٥/٨). وأبو الحسين القطان في زياداته على ابن ماجه في الزهد باب مايرجى من رحمة الله يوم القيامة (١٤٣٧/٢). جميعهم من طرق عن سهيل بن عبدالله القطعي عن ثابت به. ولفظ الترمذي: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: {أَهْلُ النَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفَرَةِ}¹، قَالَ: " قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَنَا أَهْلٌ أَنْ أَتَّقَى، فَمَنْ أَتَقَانِي فَلَمْ يَجْعَلْ مَعِيَ إِلَهًا، فَأَنَا أَهْلٌ أَنْ أَعْفَرَ لَهُ ". وقال الترمذي: هذا حديث غريب، وسهيل ليس بالقوي في الحديث، وقد تفرّد سهيلٌ بذا الحديث عن ثابت. وقال البزار: لانعلم رواها عن ثابت غير سهيل. وقال الطبراني: لم يروه عن ثابت إلا سهيل. وقال العقيلي: لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به. وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. وصححه الذهبي. والحديث بهذا الإسناد ضعيف، كما قال ابن حجر - كما تقدم-: بل هو ضعيفٌ لضعف سهيل، وقد ذكر البزار والترمذي أنه تفرّد به.

وسهيل، بالتصغير، ابن أبي حزم مهران أو عبدالله القطعي، بضم القاف وفتح الطاء، أبو بكر البصري. قال أحمد: روى أحاديث منكراً. وقال البخاري: لا يتابع في حديثه يتكلمون فيه. وقال مرة: ليس بالقوي عندهم. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به، وأخوه حزم أتقن منه. وقال ابن حبان: ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الإثبات. وقال ابن عدي: مقدار ما يرويه أفراد، تفرّد بها عن يرويه. وقال ابن حجر: ضعيف ٢.

التعقب الخامس والعشرون: قال ابن حجر في مسند أنس بن مالك ؓ، من رواية يوسف بن عطية الصفّار عن ثابت البناني عنه ؓ ٣: حديث: " يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ عِبَادٌ جُهَالٌ وَقُرَاءٌ فَسَقَةٌ ". عزاه ابن حجر للحاكم في الرقاق، من طريق محمد بن مقاتل عن يوسف بن عطية به. قال ابن حجر: لم يُتَكَلَّمْ عَلَيْهِ ، وَيُوسُفُ مَتْرُوكٌ. أھـ والحديث أخرجه ابن حبان في المجروحين (٣/١٣٥). والحاكم في الرقاق (٤/٣١٥). والآجري في أخلاق العلماء (ص٨٧). من طرق عن يوسف بن عطية عن ثابت به بنحوه. وقال الذهبي في التلخيص: يوسفٌ هالكٌ.

١سورة المدثر (آية رقم ٥٦).

٢ينظر لترجمته: الضعفاء (٢/١٥٤). المجروحين (٣٥٣/١). وتهذيب الكمال (١٢/٢١٧). وميزان الاعتدال (٢/٢٤٤). وتهذيب التهذيب

(٤/٢٦١). والتقريب ٢٦٨٧.

٣إتحاف المهرة (١/٥٦٩ ح ٧٦٩).

والحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً، لحال يوسف بن عطية بن ثابت الصفار، أبو سهل البصري متروك الحديث، كما قال ابن حجر. قال البخاري: منكر الحديث. وضعفه ابن المديني وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني وأبو داود والساجي والعجلي والفسوي، وغيرهم. وقال النسائي والذولابي والدارقطني: متروك الحديث، زاد النسائي: وليس بثقة. وقال ابن عدي: وعامة حديثه مما لا يتابع عليه. وقال ابن حبان: يقلب الأخبار ويلزق المتون الموضوعة بالأسانيد الصحيحة، لا يجوز الاحتجاج به بحال. وقال الحاكم روى عن ثابت أحاديث مناكير. وقال الذهبي: مجمع على ضعفه. وقال ابن حجر في التقريب: متروك^١. وقال الألباني في الضعيفة: موضوع، يوسف بن عطية اتهمه ابن حبان بالوضع، وقد سكت عنه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: قلت: يوسف هالك، وقال البخاري مشيراً إلى شدة ضعفه واتهامه: منكر الحديث. ومع ذلك ذكره السيوطي في "الجامع"^٢.

التعقب السادس والعشرون: قال ابن حجر، في مسند أنس بن مالك رضي الله عنه، من رواية حميد الطويل عنه^٣: حديث: صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَخَلْفَ أَبِي بَكْرٍ، وَخَلْفَ عُمَرَ، وَخَلْفَ عُثْمَانَ، فَكُلُّهُمْ كَانُوا يَجْهَرُونَ بِقِرَاءَةِ: {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ}. عزاه ابن حجر: للحاكم في الصلاة، من طريق محمد بن أبي السري، عن إسماعيل بن أبي أويس، عن مالك، عن حميد به. وقال الحاكم: أخرجه شاهداً. قال ابن حجر: قَالَ الذَّهَبِيُّ: إِنَّهُ مَوْضُوعٌ أَهـ

الحديث أخرجه الحاكم في الصلاة (٢٣٤/١). من طريق سفيان بن عمرو عن محمد بن أبي السري، عن إسماعيل بن أبي أويس عن مالك عن حميد الطويل به بمثله. وتعقبه الذهبي وشدد فيه القول، فقال: أما استحيى المؤلف أن يورد هذا الحديث الموضوع، فأشهد بالله والله بأنه كذب.

وهو كما قال الذهبي موضوع ومنكر منه هذا الوجه بهذا اللفظ. وذلك أن ثقات أصحاب مالك، وهم: يحيى الليثي، وأبو مصعب الزهري، وعبدالله بن وهب، ويحيى بن عبدالله بن بكير، يروونه عن مالك عن حميد الطويل عن أنس رضي الله عنه موقوفاً بلفظ النفي، ولفظهم: "فَمَنْ وَّرَاءَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ فَكُلُّهُمْ كَانَ لَا يَقْرَأُ {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} إِذَا

^١ ينظر لترجمته: المجروحين (١٣٤/٣). وميزان الاعتدال (٤٦٨/٤). وتهذيب التهذيب (٤١٩/١١). والتقريب ت ٧٩٣٠.

^٢ سلسلة الأحاديث الضعيفة (٦٣٩/١ ح ٤٤٧).

^٣ إتحاف المهرة (٦٠٦/١ ح ٨٦٨).

افتتحت الصلاة . ولم يذكروا فيه كلهم: النبي ﷺ. فأخرجه مالك في الموطأ برواية يحيى الليثي في الصلاب باب العمل في القراءة (٩٠/١). وبرواية أبي مصعب الزهري في الصلاة باب العمل في القراءة (٨٧/١). ومن طريقه البخاري في شرح السنة (٥٣/٣). والطحاوي في معاني الآثار (٢٠٢/١). من طريق ابن وهب. والبيهقي في الكبرى في الصلاة (٥٢-٥١/٢). من طريق يحيى بن بكير. والدارقطني في العلل (٥٥/١٢-٥٦). تعليقا عن محمد بن القاسم، وعبدالله بن مسلمة القعني، ومعن بن عيسى الأشجعي، وإسماعيل بن موسى. جميعهم (يحيى وأبو مصعب وابن وهب وابن بكير وابن القاسم والقعني ومعن وإسماعيل) عن مالك به نحوه موقفاً.

وخالفهم جميعا إسماعيل بن عبدالله بن أبي أويس، فقال فيه: " صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ، وَخَلْفَ أَبِي بَكْرٍ، وَخَلْفَ عُمَرَ، وَخَلْفَ عُثْمَانَ، فَكَلَّمُهُمْ كَأَنَّا يَجْهَرُونَ بِقِرَاءَةِ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ). فرغ الحديث وأثبت قراءة (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ).

وهذا منكرٌ جداً، ولأجل ذلك قال الذهبي: أما استحيى المؤلف أن يورد هذا الحديث الموضوع، فأشهد بالله والله بأنه كذب. ويظهر لي أن البلاء فيه من إسماعيل بن عبدالله بن عبدالله بن أبي أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو عبدالله بن أبي أويس المدني. قال ابن معين: هو وأبو يسرقان الحديث. وفي موضع آخر قال: مخلط، يكذب ليس بشيء. وقال النضر بن سلمة المروزي: كذاب، كان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب. وقال الدارقطني: لا أختاره في الصحيح. وقال ابن عدي: روى عن خاله مالك غرائب لا يتابعه عليها أحد، وعن سليمان بن بلال. وقال النسائي: ضعيف. وقال في موضع آخر: ليس بثقة. وقال أبو القاسم اللالكائي: بالغ النسائي في الكلام عليه، إلى أن يؤدي إلى تركه، ولعله بان له ما لم يبين لغيره، لأن كلام هؤلاء كلهم يؤول إلى أنه ضعيف. وقال ابن حجر: قال النسائي: قال إسماعيل بن أبي أويس: ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم. قال ابن حجر: وهذا هو الذي بان للنسائي منه حتى تجنب حديثه، وأطلق القول فيه بأنه ليس بثقة، ولعل هذا كان من إسماعيل في شبيبته، ثم انصلح، وأما الشيطان فلا يظنُّ بهما أنهما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات.

وذكر ابن حجر أقوال أهل العلم فيه في هدي الساري، ثم لخص الحكم عليه، فقال: احتج به الشيطان إلا أنهما لم يكثرا من تخريج حديثه، ولا أخرج له البخاري مما تفرد به سوى حديثين، وأما مسلم فأخرج له أقل مما أخرج له البخاري. وروى له الباقر، سوى النسائي فإنه أطلق القول بضعفه وروى عن سلمة بن شبيب ما يوجب طرح

روايته. قال ابن حجر: وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قرح فيه النسائي وغيره، إلا أن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه. ولأجل أن أحمد قال فيه: لا بأس به. وقال أبو حاتم: كان ثبناً. وقال أيضاً: كان من الثقات. وقال في موضع آخر: محله الصدق، وكان مغفلاً. وذكره ابن حبان في الثقات. قال ابن حجر في التقريب: صدوق، أخطأ في أحاديث من حفظه¹. ومثله لا يعتبر من حديثه إلا ما وفقه عليه غيره من الثقات. وقد خالف الثقات الأثبات هنا في مالك فرفع الحديث وأثبت قراءة {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ}. وهذا منكرٌ جداً. فمع نكارتة هو مخالف للثابت في الصحيحين وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه: "صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعَثْمَانَ، فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ". وهذا الذي رجحه الدارقطني في العلل (١٢/٥٥-١٢): فقال: والمحفوظ من ذلك أن حميداً رواه عن أنس: أن أبا بكر وعمر، وليس فيه: النبي صلى الله عليه وسلم. وآخر: عن قتادة، عن أنس مرفوعاً. أهد

وحديث قتادة عن أنس رضي الله عنه المرفوع للنبي صلى الله عليه وسلم، والذي أشار إليه الدارقطني في الصحيحين وغيرهما، ولفظه: "صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعَثْمَانَ، فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ". ولفظ البخاري: "أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم وَأَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ بِ {الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} [الفاتحة: ٢]". وزارد شعبة عند مسلم: فقلت لقتادة: أسمعته من أنس رضي الله عنه؟ قال: نعم، نحن سألناه عنه". أخرجه البخاري في الأذان باب ما يقول بعد التكبير (٢٤٢/١). ومسلم في الصلاة باب حجة من قال: لا يجهر بالبسملة (٢٢٩/١). والنسائي في الافتتاح باب ترك الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم (٣٥/٢). والدارقطني في الصلاة (٣١٥/١). وابن خزيمة في الصحيح (٢٤٩/١). والطحاوي في معاني الآثار (٢٠٢/١). وابن حبان في الصحيح (١٠٣/٥). من طرق عن شعبة به بنحوه. قال الزيعلي: وتوثيق الحاكم لا يعارض ما يثبت في الصحيح خلافة، لما عُرِف من تساهله، حتى قيل: إن تصحيحه دون تصحيح الترمذي، والدارقطني. بل تصحيحه كتحسين الترمذي وأحيانا يكون دونه. وأما ابن خزيمة وابن حبان، فتصحيحهما أرجح من تصحيح الحاكم بلا نزاع. فكيف تصحيح البخاري ومسلم!. كيف! وأصحاب أنس

¹ ينظر لترجمته: التاريخ الكبير (٣٦٤/١). والجرح والتعديل (١٨٠/٢). والثقات (٩٩/٨). والكامل لابن عدي (٣١٧/١). وتهذيب الكمال (١٢٤/٢). والسير (٣٩١/١). والميزان (٢٢٢/١-٢٢٣). وتهذيب التهذيب (٣١٠/١). وهدي الساري ص ٤١٠. والتقريب ت ٤٦٤.

التقات الأنبات يروون عنه خلاف ذلك، حتى إن شعبة سأل قتادة عن هذا، فقال: أنت سمعت أنساً رضي الله عنه يذكر ذلك؟، فقال: نعم، وأخبره باللفظ الصريح المنافي للجهر. ونقل شعبة عن قتادة ما سمعه من أنس في غاية الصحة وأرفع درجات الصحيح عند أهله. فإن قتادة أحفظ أهل زمانه، وإتقان شعبة وضبطه هو الغاية عندهم^١. أهـ

التعقب السابع والعشرون: قال ابن حجر، في مسند أنس بن مالك رضي الله عنه، من رواية محمد بن إبراهيم التيمي عنه رضي الله عنه^٢: حَدِيثٌ: " نَفَقْتُكَ عَلَى أَهْلِكَ وَوَلَدِكَ وَخَادِمِكَ صَدَقَةً، فَلَا تُتْبِعْ ذَلِكَ مَنْنَا وَلَا أَدَى "، وَفِيهِ قِصَّةٌ لِلْبِرَاءِ. عزاه ابن حجر: للحاكم في تفسير سورة البقرة ن من طريق زياد بن عبدالله بن غلثة، عن موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبيه به. وقال: صحيح الإسناد. قال ابن حجر: كَذَا قَالَ، وَمُوسَى، قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: مَتْرُوكٌ. أهـ

والحديث أخرجه الحاكم في تفسير سورة البقرة (٢٨٣/٢-٢٨٤). من هذا الوجه. ولفظه: " أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَ الْبِرَاءَ بْنَ عَازِبٍ فَقَالَ: يَا بِرَاءُ، كَيْفَ نَفَقْتُكَ عَلَى أَهْلِكَ؟ قَالَ: وَكَانَ مُوسِعًا عَلَى أَهْلِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَحْسِبُهَا؟ قَالَ: فَإِنَّ نَفَقْتُكَ عَلَى أَهْلِكَ وَوَلَدِكَ وَخَادِمِكَ صَدَقَةً، فَلَا تُتْبِعْ ذَلِكَ مَنْنَا وَلَا أَدَى ". وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. وتعقبه الذهبي في التلخيص، فقال: فيه موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي وهو متروك، قاله الدارقطني.

والحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً لحال موسى بن محمد إبراهيم التيمي. متفق على تضعيفه. ضعفه أحمد وابن معين. وقال ابن معين وأبو دواد ولا يكتب حديثه. وقال البخاري: حديثه مناكير. وقال أبو زرعة وأبو حاتم والنسائي وأبو أحمد الحاكم: منكر الحديث. وقال الجوزجاني: ينكر الأئمة حديثه. وقال الدارقطني: متروك. وقال ابن حبان: يروي عن أبيه ما ليس من حديثه فليست أدري أكان المتعمد لذلك أو كان فيه غفلة فيأتي بالمناكير عن أبيه والمشاهير على التوهم وأيما كان فهو ساقط الاحتجاج به. وقال ابن حجر: منكر الحديث^٣.

التعقب الثامن والعشرون: قال ابن حجر، في مسند أنس بن مالك رضي الله عنه، من رواية نفيح أبي داود الأعمى السببي عنه^٤: حَدِيثٌ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، {الَّذِينَ يُحْسَرُونَ

^١ ينظر: نصب الراية (١/٣٥١)

^٢ إتحاف المهرة (٢/٢٧٦ ح ١٧١٢).

^٣ ينظر لترجمته: المرحونين (٢/٢٤١). وتهذيب الكمال (١٣٩/٢٩). وميزان الاعتدال (٢١٨/٤). وتهذيب التهذيب (١٠/٣٦٨). والتقريب ت ٧٠٥٥.

^٤ إتحاف المهرة (٢/٣٥٨-٣٥٧ ح ١٨٨٥).

عَلَى وَجُوهِهِمْ إِلَى جَهَنَّمَ؟^١ قَالَ: " إِنَّ الَّذِي أَمْشَاهُمْ عَلَى أَرْجُلِهِمْ، قَادِرٌ أَنْ يَحْشُرَهُمْ عَلَى وَجُوهِهِمْ ". عزاه ابن حجر: للحاكم في تفسير سورة (الفرقان)، من طريق يزيد بن هارون، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي داود السبّعي، عن أنس رضي الله عنه، نحوه. وقال: صحيح الإسناد. قال ابن حجر: لا والله، بل أبو داود ضعيف جداً. أهـ

والحديث أخرجه أحمد (١٦٧/٣). والطبري في التفسير (٢٦٨/١٩). والحاكم في تفسير الفرقان (٤٠٢/٢). من طريق أسماعيل بن أبي خالد عن أبي داود الأعمى السبّعي به بنحوه. والحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً، لحال نفع بن الحارث، أبو داود الأعمى السبّعي، مشهور بكنيته، وهو متروك الحديث، وقد كذبه ابن معين، قاله ابن حجر في التقریب^٢.

والحديث في الصحيحين وغيرهما من رواية قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه، ولفظه: " أَنْ رَجُلًا قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ يَحْشُرُ الْكَافِرُ عَلَى وَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: " أَلَيْسَ الَّذِي أَمْشَاهُ عَلَى الرَّجُلَيْنِ فِي الدُّنْيَا قَادِرًا عَلَى أَنْ يُمْشِيَهُ عَلَى وَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ". قَالَ قَتَادَةُ: بَلَى وَعِزَّةَ رَبِّنَا ". أخرجه البخاري في التفسير باب قوله {الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَى وَجُوهِهِمْ إِلَى جَهَنَّمَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا} (٢٧١/٣). وفي الرقاق باب الحشر (١٩٥٩/٤). ومسلم في صفات المنافقين وأحكامهم باب يحشر الكافر على وجهه (٢١٦١/٤). وأحمد (٣٢٩/٣). والنسائي في الكبرى باب قوله تعالى {الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَى وَجُوهِهِمْ إِلَى جَهَنَّمَ} (٢٠٤/١٠). وابن حبان في الصحيح (٣١٥/١٦).

التعقب التاسع والعشرون: قال ابن حجر، في مسند أنس بن مالك رضي الله عنه، من رواية يزيد بن أبان الرقاشي عنه^٣: " حَدِيثٌ: " بُعِثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ثَمَانِيَةِ آلَافٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، مِنْهُمْ أَرْبَعَةٌ آلَافٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ". عزاه ابن حجر: للحاكم في أخبار الأنبياء، من طرق عن يزيد الرقاشي عنه به. قال ابن حجر: يزيد ضعيف. أهـ

والحديث أخرجه الحاكم في أخبار الأنبياء (٥٩٧/٢) من طريق إبراهيم بن المنذر عن إبراهيم بن المهاجر بن مسمار عن محمد بن المنكدر وصفوان بن سليم عن يزيد الرقاشي به بنحوه. وتعقبه الذهبي فقال: إبراهيم ويزيد واهيان.

وأخرجه الحاكم في أخبار الأنبياء (٥٩٨/٢). من طريق يحيى بن محمد بن يحيى عن أبي الربيع الزهراني عن محمد بن ثابت عن معبد بن خالد عن يزيد الرقاشي به،

^١سورة الفرقان آية رقم (٣٤).

^٢ينظر: تقريب التهذيب ت ٧٢٣٠.

^٣تحاف المهرة (٣٨٣/٢-٣٨٤ ح ١٩٥٠).

ولفظه: " كَانَ فِيْمَا خَلَا مِنْ إِخْوَانِي مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ثَمَانِيَةَ أَلْفِ نَبِيٍّ، ثُمَّ كَانَ عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ ثُمَّ كُنْتُ أَنَا بَعْدَهُ ". وتعقبه الذهبي فقال: " سنداه واه.

والحديث ضعيف كما قال الذهبي وابن حجر. مداره على يزيد بن أبان الرقاشي وهو ضعيف، ضعفه غير واحد من العلماء. وهو يزيد بن أبان الرقاشي، بتخفيف القاف ثم معجمة، أبو عمرو البصري القاص، بتشديد المهملة. قال أحمد: لا يكتب حديثه، منكر الحديث. وضعفه ابن سعد وابن معين وأبو حاتم والدارقطني، وغيرهم. وقال مسلم والنسائي وأبو أحمد الحاكم: متروك الحديث. وقال ابن حبان في " المجروحين " وهو من أحسن ما قيل فيه: كَانَ مِنْ خِيَارِ عِبَادِ اللَّهِ مِنَ الْبَكَائِينَ فِي الْخُلُوتِ وَالْقَائِمِينَ بِالْحَقَائِقِ فِي السَّبْرَاتِ، مِمَّنْ غَفَلَ عَنِ صِنَاعَةِ الْحَدِيثِ وَحَفِظَهَا، وَاشْتَغَلَ بِالْعِبَادَةِ وَأَسْبَابِهَا حَتَّى كَانَ يَقْلِبُ كَلَامَ الْحَسَنِ فَيَجْعَلُهُ عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَلَمَّا كَثُرَ فِي رِوَايَتِهِ مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ وَغَيْرِهِ مِنَ التَّقَاتِ بَطَلَ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ، فَلَا تَحِلُّ الرِّوَايَةُ عَنْهُ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ التَّعْجِبِ. وقال ابن حجر: زاهد ضعيف^١. وكذلك إبراهيم بن مهاجر بن مسمار المدني، ضعفه النسائي. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال ابن حجر: ضعيف^٢.

التعقب الثلاثون: قال ابن حجر، في مسند أنس بن مالك ﷺ، من رواية يزيد بن أبان الرقاشي عنه^٣: حَدِيثٌ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِرَجُلٍ وَهُوَ يَقُولُ: يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، فَقَالَ: " سَلْ فَقَدْ نَظَرَ اللَّهُ إِلَيْكَ ". عزاه ابن حجر: للحاكم في الدعاء، من طريق الفضل بن عيسى، عن يزيد به. وقال: أخشى أن يكون عمُّ الفضل يزيد بن أبان الرقاشي، ولكن وجدت له شاهداً، ثم أخرجه من طريق فضال بن جبير، عن أبي أمامة ﷺ. قال ابن حجر: مَا ظَنَّهُ هُوَ الْوَأَقِعُ، وَالْفَضْلُ أَشَدُّ ضَعْفًا مِنْ عَمِّهِ بِدَرَجَاتٍ، وَالشَّاهِدُ الْمَذْكُورُ لَيْسَ بِعَدْلٍ. أهـ

والحديث أخرجه الحاكم في الدعاء (٥٤٤/١) من هذا الوجه. وهو بهذا الإسناد ضعيف جداً، لحال يزيد بن أبان الرقاشي، وهو ضعيف كما تقدم في الحديث الرابع عشر. وابن أخته الفضل بن عيسى الرقاشي، أشدَّ ضعفاً منه، كما قال ابن حجر. وهو الفضل بن عيسى الرقاشي، أبو عيسى، ابن أخت يزيد الرقاشي. ضعفه أحمد، وقال البخاري: ليس

^١ ينظر لترجمته: المجروحين (٩٨/٣). وتهذيب الكمال (٦٤/٣٢). وميزان الاعتدال (٤١٨/٤) وتهذيب التهذيب (٣٠٩/١١). والتقريب ت ٧٧٣٣.

^٢ ينظر: ميزان الاعتدال (٦٧/١). وتهذيب التهذيب (١٦٨/١). والتقريب ت ٢٥٧.

^٣ إتحاف المهرة (٣٨٤/٢-٣٨٥-١٩٥٢).

أهلاً أن يروى عنه. وقال ابن معين: كان قاصّاً، وكان رجل سوء. وقال أبو زرعة وأبو حاتم: منكر الحديث. وقال أبو داود: هالك، وكان من أخصب الناس قولاً. وقال ابن حبان: كان قدريا داعية إلى القدر، وكان يقصّ بالبصرة، ممن يروي المناكير عن المشاهير. وقال ابن حجر: منكر الحديث^١.

وله شاهد من حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه أشار له الحاكم. أخرجه الحاكم في الدعاء (٥٤٤/١). من طريق مسعود بن زكريا عن كامل بن طلحة عن فضال بن جبير عن أبي أمامة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إِنَّ لِلَّهِ مَلَكًا مُوَكَّلًا بِمَنْ يَقُولُ: يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، فَمَنْ قَالَهَا ثَانًا قَالَ الْمَلَكُ: إِنَّ أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ قَدْ أَقْبَلَ عَلَيْكَ فَاسْأَلْ ". وتعقبه الذهبي، فقال: فضال ليس بشيء^٢.

والحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً أيضاً، لحال فضال بن جبير أبي المهند الغداني، صاحب أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه. ضعفه أبو حاتم. وقال ابن حبان: يروي عن أبي أمامة ما ليس من حديثه، لا يحل الاحتجاج به بحال. وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة^٣. وضعفه الألباني في الضعيفة، وقال: ضعيف^٤.

التعقب الحادي والثلاثون: قال ابن حجر، في مسند أنس بن مالك رضي الله عنه، من رواية يزيد بن أبان الرقاشي عنه^٥: حديث: " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، كَانَ إِذَا أَصَابَهُ رَمَدٌ دَعَا... الْحَدِيثَ. عزاه ابن حجر: للحاكم في الرقي، من طريق إسماعيل بن قتيبة، عن يحيى بن يحيى، عن يوسف بن عطية، عنه به. قال ابن حجر: لَمْ يُتَكَلَّمْ عَلَيْهِ، وَفِيهِ ضَعِيفَانِ. أَهـ

والحديث أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة (ص٢٦٦ ح ٥٦٥). من طريق محمد بن يحيى الفياض. والحاكم في الرقي (٤١٣/٤-٤١٤). من طريق يحيى بن يحيى. كلاهما (الفياض ويحيى) عن يوسف بن عطية عن يزيد بن أبان عن أنس رضي الله عنه به. ولفظه: " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، كَانَ إِذَا أَصَابَهُ رَمَدٌ، أَوْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِهِ وَأَصْحَابِهِ، دَعَا بِهِؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ: اللَّهُمَّ مَتَّعْنِي بِبَصْرِي، وَاجْعَلْهُ الْوَارِثَ مِنِّي، وَأَرِنِي فِي الْعَدُوِّ ثَارِي، وَأَنْصُرْنِي عَلَى مَنْ ظَلَمَنِي ". وتعقبه الذهبي، فقال: فيه ضعيفان. والحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً، فيه ضعيفان كما قال الذهبي وابن حجر، وأحدهما متروك الحديث، وهو

^١ ينظر: المجروحين (٢١١/٢). والكامل لابن عدي (١١٩/٧). وميزان الاعتدال (٣٥٦/٣). وتهذيب التهذيب (٢٨٣/٨). والتقريب ت ٢٥٧.

^٢ ينظر: المجروحين (٢٠٤/٢). والكامل لابن عدي (١٣١/٧). وميزان الاعتدال (٣٤٧/٣). ولسان الميزان (٣٢٩/٦).

^٣ ينظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٨٢/٧) ح ٣٢٠٠.

^٤ إتحاف المهرة (٣٨٥/٢) ح ١٩٥٣.

يوسف بن عطية بن ثابت الصفار، متروك الحديث^١ - كما تقدم - . ويزيد بن أبان الرقاشي، ضعيف كما تقدم في الحديث الرابع عشر. وضعف الألباني الحديث في الضعيفة، فقال: ضعيف جداً^٢.

المطلب الثاني: تعقبه على ما هو ضعيف لانقطاعه وإرساله:

التعقب الثاني والثلاثون: قال ابن حجر، في مسند أبي بن كعب رضي الله عنه، من رواية عمرو بن سالم أبو عثمان الأنصاري عن أبي رضي الله عنه^٣: حديث: لَمَّا نَزَلَتِ الْآيَةُ الَّتِي فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي عَدَدِ النِّسَاءِ، قَالُوا: قَدْ بَقِيَ عِدَّةٌ مِنْ عَدَدِ النِّسَاءِ لَمْ يُذَكَّرْنَ: الصَّغَارُ وَالْكِبَارُ، فَنَزَلَتْ الَّتِي فِي الطَّلَاقِ. عزاه ابن حجر للحاكم في التفسير، من طريق مطرف بن طريف، عن عمرو بن سالم، عنه به. وقال: صحيح الإسناد. قال ابن حجر: لَكِنَّهُ مُنْقَطِعٌ. **أهـ**

والحديث أخرجه ابن أبي شيبة في النكاح باب في المرأة يُوفى عنها زوجها (١٥٠/٦). وابن جرير في التفسير (١٤٤/٢٨). من طريق عبدالله بن إدريس. وإسحاق بن راهويه في مسنده كما في المطالب العالية (١٧٣/٤-١٧٤). ومن طريقه الحاكم في التفسير (٤٩٢/٢). والبيهقي في الكبرى (٤٢٠/٧). وفي الصغرى (١٥٤/٣). عن جرير بن عبد الحميد. وأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده كما في المطالب العالية (١٧٤/٤). من طريق المفضل بن مهلهل. جميعهم (ابن إدريس وجرير والمفضل) عن مطرف بن طريف عن عمرو بن سالم عن أبي بن كعب رضي الله عنه: قال: " لَمَّا نَزَلَتِ الْآيَةُ الَّتِي فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي عَدَدِ النِّسَاءِ قَالُوا: يَارَسُولَ اللَّهِ: قَدْ بَقِيَ عِدَّةٌ مِنَ النِّسَاءِ لَمْ يُذَكَّرْنَ الصَّغَارُ وَالْكِبَارُ، وَلَا مِنْ أَنْقَطَعَتْ عَنْهُنَّ الْحَيْضُ، وَذَوَاتُ الْأَحْمَالِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْآيَةَ الَّتِي فِي سُورَةِ النِّسَاءِ لَوَاللَّائِي يَنْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ " ^٤. وصححه الذهبي. والحديث من هذا الوجه منقطع كما قال ابن حجر. عمرو بن سالم لم يدرك أبي بن كعب. قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه جرير عن مطرف عن عمر بن سالم عن أبي بن كعب رضي الله عنه، قال: قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم: إن أناساً من أهل المدينة لما نزلت الآيات في البقرة في عدد النساء... وذكر الحديث.

^١ تقدم قريباً ترجمة يوسف بن عطية الصفار ص ٣٩. في التعقب السابع والعشرين.

^٢ تقدم سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٩٢/٩ ح ٤١٧٢).

^٣ إتحاف المهرة (٢٥٤/١ ح ١١٠).

^٤ سورة الطلاق آية رقم (٤).

قال أبي: إنما هو عمرو بن سالم، ويقال: عمر، وعمروٌ أصحُّ، وهو جدُّ يحيى بن الضُرَيْسِ أبو أمه، ولم يُدرك أُنبياء، إنما يحدث عن القاسم بن محمد^١.

التعقب الثالث والثلاثون: قال ابن حجر، في مسند أبي بن كعب رضي الله عنه، من رواية عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن أبي بن كعب رضي الله عنه^٢: حَدِيثٌ: "مَرَّ عُمَرُ رضي الله عنه بِرَجُلٍ وَهُوَ يَقُولُ: {وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ} الْآيَةَ، فَوَقَفَ عَلَيْهِ عُمَرُ رضي الله عنه، فَقَالَ: مَنْ أَفْرَأَكُ؟ قَالَ: أَبِي بِنُ كَعْبٍ رضي الله عنه. قَالَ: انْطَلِقُوا بِنَا إِلَيْهِ... الْحَدِيثُ. عزاه ابن حجر للحاكم في المناقب، من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة، ومحمد بن إبراهيم التيمي، قالوا: مَرَّ عُمَرُ رضي الله عنه فَذَكَرَهُ. قال ابن حجر: صُورَتُهُ مُرْسَلٌ. أھـ

والحديث أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده كما في المطالب العالية (١٢١/٤). والحاكم في المناقب (٣٥٠/٣). من طريق محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، (وزاد الحاكم: ومحمد بن إبراهيم التيمي) قالوا: مَرَّ عُمَرُ بِنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه بِرَجُلٍ وَهُوَ يَقُولُ: {وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ} إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، فَوَقَفَ عَلَيْهِ عُمَرُ رضي الله عنه، فَقَالَ: انصَرَفَ، فَلَمَّا انصَرَفَ، قَالَ لَهُ عُمَرُ رضي الله عنه: مَنْ أَفْرَأَكُ هَذِهِ الْآيَةَ؟ قَالَ: أَفْرَأْنِيهَا أَبِي بِنُ كَعْبٍ رضي الله عنه، فَقَالَ: انْطَلِقُوا بِنَا إِلَيْهِ، فَانْطَلِقُوا إِلَيْهِ، فَإِذَا هُوَ مُنْكَئٌ عَلَى وَسَادَةٍ يَرَجُلُ رَأْسَهُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَرَدَّ السَّلَامَ، فَقَالَ: يَا أَبَا الْمُنْذِرِ، قَالَ: لَبَّيْكَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي هَذَا أَنَّكَ أَقْرَأْتَهُ هَذِهِ الْآيَةَ، قَالَ: صَدَقَ، تَلَقَّيْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، قَالَ عُمَرُ: أَنْتَ تَلَقَّيْتَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؟، قَالَ: نَعَمْ، أَنَا تَلَقَّيْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُهُ، وَفِي الثَّلَاثَةِ وَهُوَ غَضْبَانٌ: نَعَمْ، وَاللَّهِ لَقَدْ أَنْزَلَهَا اللَّهُ عَلَى جِبْرِيلَ وَأَنْزَلَهَا جِبْرِيلُ عَلَى مُحَمَّدٍ، فَلَمْ يَسْتَأْمِرْ فِيهَا الْخَطَّابُ، وَلَا ابْنَهُ، فَخَرَجَ عُمَرُ وَهُوَ رَافِعٌ يَدَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ".

ولم يذكره الذهبي في التلخيص. والحديث من هذا الوجه مرسل، كما قال ابن حجر. أبو سلمة عبدالله بن عبدالرحمن بن عوف، ثقة، مشهور بكنيته، لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه. قال البخاري: أبو سلمة بن عبدالرحمن عن عمر رضي الله عنه منقطع. وقال النووي: لم يدرك أبو سلمة عمر رضي الله عنه^٤. وكذلك محمد بن إبراهيم التيمي، لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وقال ابن محرز: قيل ليحيى بن معين: لقي أحداً من أصحاب النبي

^١ ينظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ت ٢٦٤ ص ١٤٤). والعلل لابن أبي حاتم (٤/١٣٧-١٣٨).

^٢ تحاف المهرة (١/٢٥٥ ح ١١١).

^٣ سورة التوبة آية رقم (١٠٠)..

^٤ ينظر: تهذيب التهذيب (١١٧/١٢). وتحفة التحصيل للعراقي (٢١٥).

❦؟، فقال: لم أسمع. وفي ترجمة محمد بن إبراهيم التيمي أنه مات سنة تسع عشرة ومائة، أو عشرين ومائة، وهو ابن أربع وسبعين. فنكون ولادته سنة ست وأربعين من الهجرة، أي بعد استشهاد عمر بن الخطاب ❦ بثلاث وعشرين سنة، وعمر ❦ كان استشهاد سنة ثلاث وعشرين من الهجرة^١.

التعقب الرابع والثلاثون: قال ابن حجر، في مسند أنس بن مالك ❦، من رواية يحيى بن أبي كثير اليمامي عنه^٢: حديث: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ آيَةُ {أَمِنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ}، قَالَ النَّبِيُّ ❦: " وَحَقُّ لَهُ أَنْ يُؤْمِنَ ". عزاه ابن حجر: للحاكم في تفسير آخر البقرة، من طريق معاذ بن نجدة، عن خلاد بن يحيى، عن أبي عَقِيلٍ، عَنْهُ، بِهِ. وقال: صحيح الإسناد. قال ابن حجر: بَلْ مُنْقَطِعٌ. أَهـ

والحديث أخرجه الحاكم في آخر تفسير سورة البقرة (٢٨٧/٢). ومن طريقه البيهقي في الشعب (٦٧/٤). من هذا الوجه. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وتعقبه الذهبي فقال: منقطع. والحديث بهذا الإسناد ضعيف لانقطاعه، كما قال الذهبي وابن حجر. فيحيى بن أبي كثير اليمامي، وهو وإن كان ثقة ثباتاً، إلا أنه كان يدلس ويرسل، وهو إن رأى أنس بن مالك، إلا أنه لم يسمع منه، كما نصّ عليه أحمد وابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة. وذكر البخاري وغيره أنه لم يدرك أحداً من الصحابة إلا أنس بن مالك، فإنه رآه رؤية، ولم يسمع منه^٣. وأخرجه مرسلًا عن قتادة، ابن جرير الطبري في التفسير (١٥١/١). من طريق يزيد بن هارون عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في قوله: {أَمِنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ}، ذكر لنا أن نبي الله ❦ لما نزلت هذه الآية قال: " ويحق له أن يؤمن ". وهذا ضعيف لانقطاعه.

^١ ينظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص ١٨٨ ت ٣٤٤). وتهذيب الكمال (٣٠١). والسير (٢٩٤/٥). تهذيب التهذيب (٧-٥/٥). وتحفة التحصيل للعراقي (ص ٤٣٧).

^٢ إتحاف المهرة (٢/٣٨١ ح ١٩٤٣).

^٣ سورة البقرة آية رقم (٢٨٥).

^٤ ينظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٢٤٠ ت ٤٤٤). وتهذيب الكمال (٥٠٤/٣١). وتحفة التحصيل للعراقي (ص ٣٤٦). وتهذيب التهذيب (٢٦٨/١١). والتقريب ت ٧٦٨٢.

الخاتمة

الحمد لله الذي منّ عليّ بإتمام هذا البحث في تعقبات واستدراكات الحافظ ابن حجر على الحاكم في المستدرک. وبعد البحث والدراسة، يمكن أن نخلص إلى النتائج التالية:

- ١- أهمية كتب الأطراف في حفظ أسانيد كتب السنة كالصاحح والسنن والمسائيد.
- ٢- مكانة الحافظ ابن حجر العسقلاني ومنزلته العالية الرفيعة في العلم والتعليم والتصنيف والتحقيق والتخريج، وكيفه هذا المصنف العظيم " إتحاف المهرة " .
- ٣- أهمية تعقبات واستدراكات الحافظ ابن حجر في كتابه " إتحاف المهرة "، على أصحاب المصنفات العشرة وغيرهم، كابن خزيمة وابن حبان والحاكم البزار، وغيرهم.

٤- تنوع تعقب واستدراك ابن حجر على الحاكم إلى قسمين، كما هي في مباحث هذا البحث. فمنها ما هو في الصحيحين أو أحدهما، ومنها ما هو ضعفه ظاهرٌ بيّن. ويمكن أن نخلص إلى التوصيات التالية:

- ١- أهمية اعتنى الباحثين والمحققين بكتب الأطراف، لما لها من أهمية كبرى في التحقق من صحة الإسناد.
- ٢- ضرورة رصد جميع تعقبات واستدراكات الحافظ ابن حجر في " إتحاف المهرة " على الحاكم وغيره، ودراستها وتحقيقها. ولعل الله يبسر من الباحثين من يواصل ذلك.
- ٣- طرح مثل هذه المواضيع على طلاب الدراسات العليا والمتخصصين في السنّة وعلومها في الجامعات، حتى يتم بحثها وتحقيقها بشكل علمي مؤصل. والله تعالى أسأل أن يجعل هذا البحث خالصاً لوجه الكريم، وأن يغفر لي ما كان فيه من خطأ وزلل، فما كان فيه صواباً فمن الله تعالى، وما كان فيه من خطأ فهو من نفسي والشيطان. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فله الحمد أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً. وصلى الله وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

ثبت المصادر والمراجع

- ١- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة. للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). طبعة وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالتعاون مع الجامعة الإسلامية. سنة ١٤١٧هـ.
- ٢- الآحاد والمثاني. لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم. تحقيق. د. باسم الجوابرة. دار الراجعية. الرياض. ١٤١١هـ.
- ٣- الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان. ترتيب علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ). تحقيق شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤١٢.
- ٤- الأدب المفرد. للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري. (ت ٢٥٦هـ). بتخريج وتعليق محمد ناصر الدين الألباني. دار الصديق. الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- ٥- البحر الزخار، المعروف بمسند البزار. لأبي بكر أحمد بن عمر البزار (ت ٢٩٢هـ) تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي. مكتبة العلوم والحكم. المدينة المنورة.
- ٦- التاريخ الكبير. للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ). تحقيق عبدالرحمن المعلمي. مصورة دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٧- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ). تحقيق. عبدالوهاب عبداللطيف. المكتبة العلمية بالمدينة النبوية. الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ.
- ٨- تقريب التهذيب. لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ). تحقيق. أبو الأشبال الصغير أحمد شاغف الباكستاني. دار العاصمة. الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
- ٩- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. أبو عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر (ت ٤٦٣هـ). تحقيق جماعة من المحققين. وزارة الأوقاف - المغرب.
- ١٠- تهذيب التهذيب. لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ). دار الكتاب الإسلامي.
- ١١- تهذيب الكمال في أسماء الرجال. ليوسف بن عبدالرحمن المزني (ت ٧٤٢هـ). تحقيق د. بشار عواد معروف. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ. مؤسسة الرسالة.
- ١٢- الثقات. لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ). مؤسسة الكتب الثقافية. ١٣٩هـ.

- ١٣- **الجامع**. للإمام الحافظ أي عيسى محمد بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩هـ). تحقيق. أحمد محمد شاكر. وأتمه محمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوه عوض. تصوير دار أحياء التراث العربي. بيروت.
- ١٤- **الجامع**. للإمام الحافظ أي عيسى محمد بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩هـ). تحقيق د. بشار عواد معروف. دار الجيل ودار الغرب الإسلامي. الطبعة الثانية ١٤١٩هـ.
- ١٥- **الجامع الصحيح**. للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ). تصحيح /محب الدين الخطيب. وترقيم / محمد فؤاد عبد الباقي. المكتبة السلفية. الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
- ١٦- **الجامع الصحيح**. للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ). تحقيق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي. دار عالم الكتب. الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- ١٧- **جامع البيان في تأويل آي القرآن**. لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ). بدون تحقيق. مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر. الطبعة الثالثة ١٣٨٨هـ.
- ١٨- **الجرح والتعديل**. لابن أبي حاتم عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ). دار الكتب العلمية مصورة عن الطبعة الهندية.
- ١٩- **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**. لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي ت ٩٠٢ هـ. تحقيق / إبراهيم باجس عبدالمجيد. دار ابن حزم. الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- ٢٠- **سلسلة الأحاديث الصحيحة**. محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ). المكتب الإسلامي بيروت. ومكتبة المعارف. الرياض.
- ٢١- **سلسلة الأحاديث الضعيفة**. محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ). المكتب الإسلامي بيروت. ومكتبة المعارف. الرياض.
- ٢٢- **السنن**. لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ). تحقيق. عزت بن عبيد الدعاس وعادل السيد. دار الحديث سوريا. الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ.
- ٢٣- " **السنن** ". للإمام أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ). ترقيم وفهرسة عبدالفتاح أبو غدة. مصورة دار البشائر. بيروت
- ٢٤- " **السنن** ". للإمام أبي عبدالله محمد بن يزيد ابن ماجه القرويني (ت ٢٧٥هـ). تحقيق وترقيم. محمد فؤاد عبد الباقي. دار الحديث. القاهرة. بلا تاريخ.

- ٢٥- " السنن ". للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ). تحقيق عبدالله هاشم اليماني. دار المحاسن للطباعة. القاهرة.
- ٢٦- " السنن ". لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي (ت ٢٥٥هـ). تحقيق فواز أحمد زملي وخالد السبع. دار الريان للتراث. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- ٢٧- السنن الكبرى. للإمام أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ). تحقيق. د. عبدالله التركي. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
- ٢٨- السنن الكبرى. للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ). دار المعرفة. بيروت. مصورة عن الطبعة الهندية.
- ٢٩- شرح صحيح مسلم. لمحي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ). دار الفكر. بيروت.
- ٣٠- شرح السنة. لمحي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ). تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش. مؤسسة الرسالة. الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- ٣١- شرح مشكل الآثار. لأحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت ٣٢١هـ). تحقيق: شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- ٣٢- صحيح ابن خزيمة. للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١هـ). تحقيق مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي. بيروت. الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.
- ٣٣- الضعفاء الكبير. لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت ٣٢٢هـ). تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي. دار الصميعي. الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- ٣٤- عمل اليوم والليلة. للحافظ أبي بكر أحمد بن محمد الدينوري المعروف بابن السني ت ٣٦٤هـ. تحقيق / بشير بن محمد عون. الناشر مكتبة دار البيان ومكتبة المؤيد. الطبعة الثانية ١٤١٠هـ.
- ٣٥- العلل. لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ). من (ج ١-ج ١١) تحقيق. محفوظ الرحمن السلفي. الطبعة الأولى. دار طيبة. الرياض.
- ٣٦- العلل. لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ). من (ج ١٢-ج ١٦) تحقيق. محمد بن صالح الدباسي. الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ. دار ابن الجوزي. الرياض.
- ٣٧- علل الحديث. لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ). اعتناء به د/ سعد بن عبدالله الحميد. الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.

- ٣٨- **العلل الكبير**. لأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩هـ). ترتيب أبي طالب القاضي. تحقيق. حمزة ديب مصطفى. مكتبة الأقصى عمان. ١٤٠٦هـ.
- ٣٩- **العلل المتناهية**. لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ). تحقيق. إرشاد الحق الأثري. الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ. المكتبة الإمدادية. مكة المكرمة.
- ٤٠- **علوم الحديث**. لأبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن بن الصلاح (ت ٦٤٣هـ). تحقيق. نور الدين عتر. إعادة الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ دار الفكر المعاصر بيروت. ودار الفكر دمشق.
- ٤١- **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**. للحافظ محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ). تحقيق علي حسين علي. مكتبة السنة بالقاهرة. الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- ٤٢- **الفوائد**. للحافظ أبي القاسم تمام بن محمد الرازي (ت ٤١٤هـ). تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي. مكتبة الرشد. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- ٤٣- **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**. لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ). تحقيق. محمد عوامة و أحمد محمد نمر. شركة دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن بجده. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- ٤٤- **الكامل في ضعفاء الرجال**. لأبي أحمد عبدالله بن عدي (ت ٣٦٥هـ). الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ. دار الفكر. بيروت.
- ٤٥- **لسان الميزان**. لأحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). الطبعة الأولى ١٣٣٠هـ. مجلس دائرة المعارف بالهند. تصوير دار الكتاب الإسلامي.
- ٤٦- **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**. لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ). تحقيق محمود إبراهيم زايد. تصوير دار المعرفة.بيروت. سنة ١٤١٢هـ.
- ٤٧- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**. لعلي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ). تصوير دار الكتاب العربي. ١٤٠٧هـ.
- ٤٨- **المراسيل**. لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ). تحقيق. شكر الله بن نعمة الله القوجاني. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.
- ٤٩- **المستدرك على الصحيحين**. للحافظ أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم (ت ٤٠٥هـ). ومعه تلخيص المستدرك. الطبعة الأولى (١٣٣٤هـ). دائرة المعارف العثمانية بالهند. تصوير مكتبة النصر الحديثة بالرياض.
- ٥٠- **المسند**. للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ). تصوير دار الفكر.

- ٥١- **المسند**. للحافظ أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (ت ٣٠٧هـ). تحقيق. حسين سليم أسد. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ. دار الثقافة العربية. دمشق. سوريا.
- ٥٢- **المسند**. لأبي داود سليمان بن داود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ). د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي. دار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. مصر.
- ٥٣- **المسند**. للإمام عبدالله بن الزبير الحميدي (ت ٢١٩هـ). تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. عالم الكتب بيروت.
- ٥٤- **المسند**. للحافظ أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت ٣١٦هـ). دار الكتب. مصور عن الطبعة الثانية لدائرة المعارف العثمانية بالهند.
- ٥٥- **المسند**. للحافظ أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت ٣١٦هـ). لمجموعة من الباحثين. نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ.
- ٥٦- **مصباح الزجاجاة في زوائد ابن ماجه**. لأحمد بن أبي بكر البوصيري (ت ٨٤٠هـ). تحقيق موسى علي وعزت عطية. دار الكتب الحديثة بمصر.
- ٥٧- **المصنف**. للحافظ أبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبه (ت ٢٣٥هـ). تحقيق /حمد الجمعة، ومحمد اللحيان. مكتبة الرشد. الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.
- ٥٨- **المصنف**. للحافظ عبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ). تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. المكتب الإسلامي بيروت. الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ.
- ٥٩- **المطالب العلية بزوائد المسانيد الثمانية**. للحافظ احمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تحقيق غنيم بن عباس غنيم. دار الوطن. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- ٦٠- **المعجم الأوسط**. للحافظ سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ). تحقيق د. محمود الطحان. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ. مكتبة المعارف. الرياض.
- ٦١- **المعجم الكبير**. للحافظ سليمان بن أحمد الطبراني. تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي. مكتبة ابن تيمية. القاهرة.
- ٦٢- **المغني في الضعفاء**. للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ). تحقيق. أبي الزهراء حازم القاضي. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- ٦٣- **مكارم الأخلاق**. للحافظ سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ). تحقيق /مجدي السيد إبراهيم. مكتبة القرآن بالقاهرة. سنة النشر ١٤١١هـ.

- ٦٤- المقتنى في سرد الكنى. لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ). تحقيق / محمد صالح المراد. نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- ٦٥- الموطأ. للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ). رواية يحيى بن يحيى. تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي. دار الحديث القاهرة. الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.
- ٦٦- الموطأ. للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ). رواية أبي مصعب الزهري. تحقيق/ بشار عواد. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- ٦٧- ميزان الاعتدال. للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ). تحقيق. علي بن محمد البجاوي. دار المعرفة. بيروت. مصور عن الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ.
- ٦٨- نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية. للحافظ عبدالله بن يوسف الزيلعي (ت ٧٦٢هـ). تحقيق. أعضاء المجلس العلمي بدابهيل. الهند. تصوير دار الحديث بالقاهرة.
- ٦٩- النهاية في غريب الحديث والأثر. لأبن الأثير المبارك بن محمد الجزري (ت ٦٠٦هـ). تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود الطناحي. دار الفكر بيروت. الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.
- ٧٠- هدي الساري مقدمة شرح البخاري. لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). الطبعة السلفية الثانية ١٤٠٠هـ.

